

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

بعنوان:

وسائل التدقيق المحاسبي والمالي

من إعداد الطالبة: بن خضرة سهام
تحت إشراف الأستاذ: بن حمو عصمت محمد

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. ودان بو عبد الله..... رئيسا
د. قوار الحبيب السعيد..... مناقشا
د. بن حمو عصمت محمد..... مشرفا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم المالية والمحاسبة
تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

استمارة استبيان

في إطار تحضير مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تحت عنوان وسائل التدقيق المحاسبي والمالي والتي نستوضح من خلالها مدى أهمية التدقيق المحاسبي والمالي وتوضيح الخطوات التي يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار لدى أدائه مهمته، وإبراز أهم الوسائل التي يعتمد عليها المدقق والتي تساعده في الوصول إلى الهدف الرئيسي وهو إبداء رأي فني محايد عن المركز المالي للمؤسسة.

يسعدني سيدي سيدي اختياريكم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع كأكاديميين ومهنيين، فناعة مني بموضوعيتكم وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة. ومع شكري المسبق، أتعهد لكم أن تحاط مساهماتكم بالسرية التامة، وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

معلومات عامة عن عينة الدراسة:

الجنس: ذكر أنثى

المؤهل العلمي: ليسانس ماستر دكتوراه ماجستير

الوظيفة الحالية: أستاذ جامعي خبير محاسبي محافظ حسابات طالب ماستر محاسب

المحور الأول: ما أهمية وأهداف التدقيق المحاسبي والمالي وما مدى تأثير المسؤولية المدنية والجزائية على نتائج التدقيق المحاسبي والمالي.

غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					1- اكتشاف الغش والأخطاء يعتبر هدف أساسي للتدقيق.
					2- إبداء رأي في محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة يعتبر أيضاً هدف أساسي.
					3- اعتماد الإدارة على التدقيق في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً أو مستقبلاً.
					4- المجتمع يتوقع من المدقق اكتشاف معظم حالات الغش التي تكون في القوائم المالية.
					5- في حالة وجود تحريف مادي وأخطاء جوهرية وخروج المبادئ المقبولة قبولا عاماً، هل تعتقد أن الرأي السلبي يكون مقبولاً على القوائم المالية.
					6- ممارسة المدقق للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الأخطاء والتصرفات غير القانونية.
					7- مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على التدقيق لاكتشاف حالات الغش التي تكون في القوائم المالية.

المحور الثاني: ما فائدة تطبيق المعايير الدولية وأهمية التدقيق المحاسبي والمالي على المستوى الدولي.

غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					1- معايير التدقيق الدولية تساعد في تحسين أداء المدقق.
					2- المعايير الدولية للتدقيق تساعد على تحسين جودة المعلومة المالية.
					3- المعايير الدولية للتدقيق تساعد مستخدمي تقرير المدقق على اتخاذ قرارات أحسن.
					4- إن توحيد التدقيق دولياً يزيد من مستوى نجاعته.
					5- إن اتساع نطاق التدقيق دولياً يساهم في إزالة بعض العوائق داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في هذا المجال.
					6- من الضروري أن يصاحب التوافق في مجال الممارسة للتدقيق توافق على مستوى متطلبات التعليم والخبرة للممارسين.
					7- المكاتب الدولية للتدقيق تقدم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب الأخرى.
					8- ثقة مستخدمي القوائم المالية في التقارير الصادرة عن المكاتب الدولية تختلف عن نظيرتها الصادرة عن المكاتب الأخرى.

المحور الثالث: هل يعتبر الحاسوب الوسيلة الأهم الذي يعتمد عليها المدقق في أداء مهمته وما أثر ذلك على مهمة التدقيق.

غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					1- استخدام الحاسوب في التسجيل ومعالجة البيانات يؤدي إلى إجراءات مختلفة في مهمة التدقيق مقارنة مع الأسلوب اليدوي في التسجيل ومعالجة البيانات.
					2- أهداف التدقيق في ظل المعالجة الآلية تختلف عن أهداف التدقيق اليدوي.
					3- استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر.
					4- هل هناك أخطاء يتعرض لها المدقق في ظل النظام الآلي أثناء أدائه لمهمته.
					5- يعتبر التدقيق الحاسوبي أداة وتقنية للحفاظ على أهداف التدقيق اليدوي ومنع حدوث الأخطاء والمخالفات من أجل إبداء رأي في محاييد حول دقة وسلامة القوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة.

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى أخواتي حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

كما لا أنسى جميع الأصدقاء

الخاتمة العامة:

لقد سعت من خلال استعراض للفصول السابقة من هذه المذكرة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، المتمثلة في إبراز أهم الوسائل التي يعتمد عليها المدقق أثناء أدائه لمهنته، وكذلك الأسئلة الفرعية المتفرعة منها، وقد كان ذلك من خلال استعراض نبذة تاريخية عن التدقيق المحاسبي والمالي، حيث تطور التدقيق ومر بمراحل مختلفة منذ القدم إلى يومنا هذا، كما قمت بإبراز أهم جوانب التدقيق من حيث المفهوم والأنواع والأهداف والأهمية.

بالإضافة إلى المبادئ التي يركز عليها التدقيق والمعايير التي تمثل النموذج الذي يقتدي به المدقق في ممارسته لمهنته، وصولاً إلى أهم الخطوات والإجراءات التي يسير عليها المدقق بغية تحصيل أكبر فعالية في مهمة التدقيق والوصول إلى الأهداف المسطرة.

وفي الأخير ذكر أهم الوسائل التي يعتمد عليها المدقق من وسائل فنية ووسيلة النظام الآلي.

نتائج اختبار الفرضيات:

وعليه فقد خلقنا إلى مجموعة من النتائج وذلك كما يلي:

* إن الفرضية الأولى والتي تمثلت في ظهور التدقيق منذ العصر القديم وتطور مفهومه مع تطور النشاط الاقتصادي، تحققت صحتها، وذلك خلال استعراض النبذة التاريخية للتدقيق المحاسبي والمالي في الفصل الأول حيث مر بمراحل من المرحلة التي كان المدقق يستمع فيها إلى القيود إلى يومنا هذا.

* وفيما يتعلق بالفرضية الثانية التي مفادها أن ممارسة مهنة التدقيق تتطلب شروطاً يجب أن تتوفر في الممارس لها وتمثل في مبادئ وسلوك على المدقق احترامها وشروط أخرى تتعلق بالمعرفة التي يجب أن يتحصل عليها المدقق عن طريق التعليم والتدريب، تبثت صحتها، فمن لا شك منه أن كل مهنة لها مبادئ تحكمها وتسيرها ويجب أن يحترمها ممارسها، وكذلك مهنة التدقيق مهنة عريقة لها مبادئها وهناك صفات يجب أن تتوفر في المدقق كالمعرفة والمحافظة على أسرار المهنة، بالإضافة إلى قواعد سلوك المدققين التي على المدقق أن يتقيد بها أثناء ممارسته للمهنة، حيث تؤثر سلباً أو إيجاباً على النظرة التي يوليها المجتمع حول مهنة التدقيق، فإذا تمسكوا بالسلوك المهني الرفيع يعلو مركز مهنة التدقيق في المجتمع والعكس صحيح.

* أما الفرضية الثالثة بأن عملية التدقيق المحاسبي والمالي تتم وفق مراحل متكاملة ومتسلسلة، حيث تتكون كل مرحلة من خطوات يقوم بها المدقق حسب تسلسلها حتى يتمكن من الانتقال إلى المرحلة الموالية وإنهاء المهمة الموكلة إليه، فقد تحققت كذلك، حيث تقوم مهنة التدقيق على إجراءات وخطوات يتبعها المدقق وذلك من قبول

المهمة وتوفر النية للقيام بالمهمة، مروراً بتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات، وصولاً إلى تقديم التقرير النهائي الذي يمثل الركيزة التي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية.

* وأخيراً فيما يخص الفرضية الرابعة التي تنص على أن المدقق يعتمد في أدائه لمهمته على وسائل معينة تساعده في الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية التي تمثل الوضعية الحقيقية للمؤسسة، تعتبر صحيحة، حيث مهمة التدقيق تستند على وسائل وتقنيات تسمح بجمع أدلة الإثبات الكافية لتدعيم حكمها على حالة المؤسسة، وتمثل أهم هذه الوسائل في الوسائل الفنية كالجرد بالإضافة إلى وسيلة النظام الآلي حيث أصبحت المعالجة والتسجيل للعمليات الحسابية في ظل النظام الآلي مما أوجب على المدقق اعتماده على النظام الآلي للقيام بالمهمة، وبالتالي ظهر التدقيق الحاسوبي.

توصيات واقتراحات:

من استنتاجات الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

* على المدقق استعمال وسائل أكثر تطوراً لأنها تساعده للقيام بالمهمة بسرعة أكثر وبدقة.

* ضرورة قيام هيآت مهنية معينة بمهنة المحاسبة والتدقيق بالإشراف والرقابة المستمرة على مكاتب المدققين للوقوف على مدى إلزامهم بمبادئ الاستقلال والأمانة والسلوك المهني والعمل وفق المعايير.

* ضرورة أن يصبح التدقيق واقعا قانونيا ملزما، ويصبح وعياً، أن يكون في كل مؤسسة مهما كان حجمها، تدقيق داخلي دقيق، بحيث يكون لديها دليل تدقيق داخلي خاص بالمؤسسة نفسها، ومدقق خارجي مستقل بأتعاب حقيقية، يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة للمساهمين أو المالكين.

آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تضمنت نتائج من شأنها تحسين ورفع جودة أعمال التدقيق وكذلك مساعدة المؤسسة على نجاحها وتطورها وتحقيق أهدافها بأفضل النتائج، وعليه تبقى بعض الإشكاليات التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها ما يلي:

* إجراءات وأساليب التدقيق الحاسوبي.

* تأثير خطر الرقابة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات على جودة التدقيق.

* حاجة التدقيق المحاسبي والمالي في الجزائر لمعايير التدقيق الدولية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية.

الشكر

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

السيد بن حمو عصمت محمد على الإرشادات والتوجيهات والتشجيع

ولكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

تمهيد:

إن ظهور التدقيق وتطوره كان أمرا حتميا نظرا للتطورات التي عرفها النشاط الاقتصادي العالمي وظهور مؤسسات الأموال التي يمكن أن تضم عددا كبيرا من المساهمين، ومع توسع نشاط المؤسسات وتشعب وظائفها زادت صعوبة مراقبة الملاك لأعمال الإدارة، فضلا عن ذلك، فقد زادت حاجة أطراف أخرى للبيانات المالية التي تصدرها المؤسسات، فالتدقيق يعتبر الأداة الفعالة التي لجأ إليها الملاك لمراقبة أعمال من أوكلت إليهم الإدارة من جهة، وللتأكد من صحة وسلامة البيانات المالية التي تصدرها المؤسسات والاطمئنان على الوضعية المالية للشركة ونتيجة نشاطها من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق، سيتناول هذا الفصل الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والمالي من خلال التطرق لأهم الجوانب المتعلقة بالتدقيق بالإضافة إلى مختلف أنواع التدقيق، كما سيتناول هذا الفصل مقومات التدقيق التي تتمثل في معايير وفروض التدقيق، وفي الأخير أهمية التدقيق وأهدافه وأهمية معايير التدقيق الدولية.

حيث ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي

المبحث الثاني: مقومات التدقيق المحاسبي والمالي

المبحث الثالث: أهمية التدقيق المحاسبي والمالي

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقتها تلك البيانات للواقع. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم التدقيق والمراحل التي مر بها منذ القدم إلى يومنا هذا وأخيرا أنواعه.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التدقيق

لقد ظهر التدقيق منذ القديم وتطور مفهومه مع تطور النشاط الاقتصادي وتعقده، حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، وبكبر حجم أعماله لجأ إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها مهام تسجيل العمليات المالية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من أوكلت لهم إدارة نشاطاته.¹ ومنه نشأت مهنة التدقيق من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقتها تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.² وقد عرف تطور مهنة التدقيق عدة مراحل نلخصها في الآتي:

1- المرحلة ما قبل 1500 م:

كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد كلمة تدقيق "Auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire"، ومعناها يستمع.³ إلا أن مهنة التدقيق في تلك الحقبة كانت تقتصر على الحكام والمشروعات العائلية والتي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة لمنع أي تلاعب أو غش للدفاتر.⁴

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص8.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص17-18.

³ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص3.

⁴ اشتبوي إدريس عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص14.

2- المرحلة ما بين 1500 و 1850 م:

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية.¹

حيث في هذه المرحلة اتسع نطاق التدقيق ليشمل النشاط الصناعي وذلك بظهور الثورة الصناعية، حيث زادت أهمية اكتشاف التلاعب والاختلاس بسبب فصل ملكية رأس المال عن الإدارة، وقد ظهرت في هذه المرحلة اتجاهات جديدة في التدقيق وهي الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم بغرض دقة التقرير، كما نشير إلى القبول العام لاستعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة.²

3- المرحلة ما بين 1850م و1905م:

بعد ظهور الثورة الصناعية، حصل تغيير شامل للمجتمع وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تكوين وحدات اقتصادية، ومن هنا بدأ اهتمام المحاسبة بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية وليس الاهتمام بتسجيل عمليات صاحب الوحدة.³

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالاتي:⁴

- اكتشاف الغش والخطأ.
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4- المرحلة ما بين 1905م إلى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلي بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي، أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحيد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.⁵

¹ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص3.

² د. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 06.

³ زكريا محمد الصادق إسماعيل، مراجع الحسابات، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1982، ص 09.

⁴ اشتيوي إدريس عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص16.

⁵ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق المحاسبي من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص19.

المطلب الثاني: تعريف التدقيق المحاسبي والمالي

هناك العديد من التعاريف للتدقيق والتي تصب كلها في نفس المعنى، ويقصد به فحص المستندات والسجلات وحسابات المؤسسة من أجل اطمئنان المدقق على أنها تعبر بصورة واضحة وحقيقية عن المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة زمنية محددة، ويشمل الفحص والتأكد من صحة القياس المحاسبي والكمي للعمليات التي قامت بها المؤسسة والتي سجلتها في دفاتها.

1- جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق كما يلي: "التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".¹

2- كما عرف إتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق على أنه: "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث، وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين".²

3- كما يعرف التدقيق أيضا: "عملية منهجية منظمة للجمع والتقييم الموضوعي لأدلة الإثبات الخاصة بمزاعم مرتبطة بنتائج التصرفات والأحداث الاقتصادية، وتحديد مدى تماشي تلك المزاعم وتطابقها مع المعايير المقررة وتوصيل النتائج لمستخدمي التقارير المعنيين بالتدقيق".³

4- وهناك تعريف آخر: "جملة إجراءات تستهدف الفحص الانتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والعمليات المالية والمحاسبية التي أثبتت في الدفاتر من واقع المستندات الثبوتية للتأكد من انتظامها وسلامتها وانسجامها مع قواعد المحاسبة، بحيث أن الميزانية تظهر المركز المالي الصحيح وأن حسابات النتائج تظهر بصدق نتيجة الأعمال التي تحققت خلال الدورة المالية، وينتهي الفحص الذي يقوم به المدقق بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف مستعملي القوائم المالية التي يعطي المدقق رأيه الفني فيه".⁴

¹ محمد سمير الصبان وآخرون، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 18.

² هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ د. أمين السيد أحمد لطفى، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 03.

⁴ الأرقم عبد الحفيظ وآخرون، دروس و تطبيقات في مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 03.

ومن خلال التعاريف المختلفة للتدقيق، يمكن ملاحظة أنه يشمل النقاط الرئيسية التالية:¹

* **التدقيق عملية منظمة:** ينفذ التدقيق في عدة مراحل متتابعة بشكل منطقي من خلال وضع برنامج تدقيق يحدد الخطوات التي يتبعها المدقق لتنفيذ مهمته.

* **الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي:** ويعتبر ذلك جوهر عملية التدقيق، وفي سبيل القيام بذلك يتعين على المدقق الاحتفاظ باتجاه ذهني موضوعي غير متحيز.

* **معايير متعارف عليها:** هي مجموعة القواعد الموضوعية التي يستخدمها المدقق كأداة للتقييم وإصدار الحكم الشخصي مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

* **إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية:** ضرورة إعداد المدقق بعد الانتهاء من مهمته لتقرير مكتوب يتضمن نتائج فحصه وتبليغ ما فيه للأطراف المعنية بالتدقيق.

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية هي:²

* **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها، وتبويبها، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

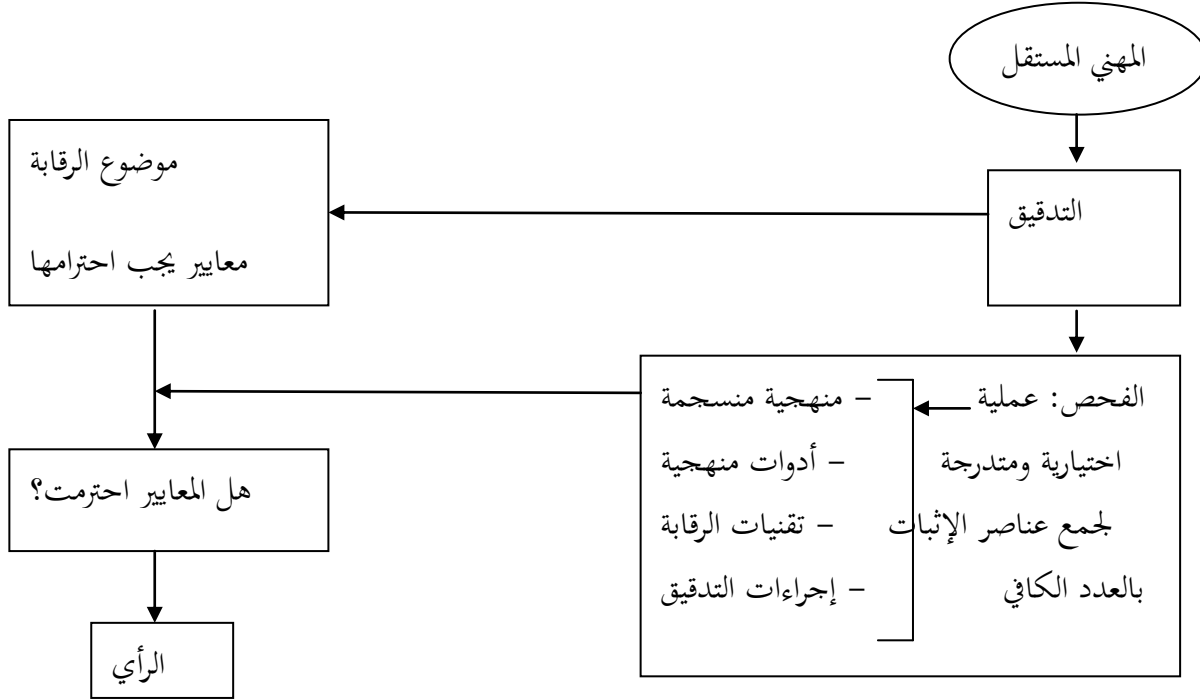
* **التحقيق:** يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

* **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

¹ ميلود فاطمة، التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2012، ص 06.

² مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2000، ص 65.

الشكل رقم 1.1: ملخص لتعريف التدقيق



المصدر: شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص12.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي، وأن هذا الأخير ينصب موضوعه حول مدى احترام المؤسسة محل التدقيق للمعايير المعتمدة في إعداد القوائم المالية وهي المرجع المحاسبي المطبق والمعتمد في الشركة من خلال احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من المدقق القيام بفحص للسجلات والدفاتر يتخلله جمع لأدلة الإثبات الكافية والملائمة، ومتبعاً في ذلك منهجية مدروسة وملائمة لتحقيق الهدف من التدقيق، ويستخدم أثناء عمله الميداني العديد من الأدوات والتقنيات والإجراءات.¹

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص12.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي والمالي

1- من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق إلى نوعين أساسيين، هما:¹

أ) **التدقيق الداخلي**: يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، فالتدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق التدقيق في العمليات الحسابية والمالية، ومن هنا يمكننا القول بأن التدقيق الداخلي تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدد الإدارة باستمرار بالمعلومات.

ب) **التدقيق الخارجي**: التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة.

ويفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي وهي:²

* **التدقيق القانوني (Audit légal)**: وهي التي يفرضها القانون، وتعرف أيضا بمحافظات الحسابات على بعض الأنواع من الشركات والهيئات، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية وإعطائها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

* **التدقيق التعاقدية (Audit contractuel)**: يقوم شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، ويمكن تجديدها سنويا، ويكون هذا النوع اختياريا وفقا لعقد يبرم بين المدقق وزبونه، ويقوم المدقق بمهمته في هذه الحالة حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الاتفاق المبرم بين الطرفين.

* **الخبرة القضائية (Expertise judiciaire)**: يقوم شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة، وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع بين مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها.

¹ صالح مرصاد وآخرون، المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2013، ص07.

² محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص27.

جدول رقم 1.1: أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي	البيان
إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي كفاء يقدم معلومات سليمة ودقيقة للإدارة، وسلامة نظام الرقابة الداخلية وبالتالي: اكتشاف الأخطاء والانحرافات عن السياسات الموضوعة والعمل على الحد منه.	الهدف
شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل).	موظف من داخل المؤسسة يعين من طرف الإدارة.	علاقة القائم بعملية التدقيق بالمؤسسة
يحدد بمقتضى العقد الموقع بين المؤسسة والمدقق والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها والقوانين المنظمة للمهنة.	يحدد من طرف الإدارة، حيث يقوم بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على مراجعة عمليات المؤسسة.	نطاق العمل
يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي عن بعض الإدارات لكنه يدعم حاجيات الإدارات الأخرى.	الاستقلال في أداء العمل
غالبا ما يتم الفحص مرة واحدة في نهاية السنة المالية أو على فترات منقطعة أحيانا.	يتم الفحص على مدار السنة بصفة مستمرة.	توقيت الأداء
قراء التقارير المالية/أصحاب المصالح/إدارة المؤسسة	إدارة المؤسسة	المستفيدون

المصدر: محمد التهامي طواهر وآخرون، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 34.

2- من حيث الإلزام:

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:¹

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 19.

أ) **التدقيق الإلزامي:** هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به (قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار)، حيث يتم تعيين مدقق خارجي من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه، لفحص حساباتها واعتماد قوائمها المالية الختامية.

ب) **التدقيق الاختياري:** الأصل في التدقيق أن يكون اختياري، ويرجع أمر تقرير القيام به إلى أصحاب المؤسسة وإلى غيرهم من أصحاب المصالح، لذلك فإن هذا التدقيق يناسب شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية لأنها تفيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من مدقق عند تحديد أنصبة الشركاء عند الانضمام أو الانفصال، وكذلك اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة من المدقق عند طلب قروض.

3- من حيث نطاق عملية التدقيق:

ينقسم التدقيق من حيث نطاق التدقيق إلى نوعين:¹

أ) **التدقيق الكامل:** هو الذي يخول للمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه ولكن يخضع ذلك لمعايير أو مستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على كل مدقق في نهاية الأمر إبداء رأيه الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباره.

ب) **التدقيق الجزئي:** وهو التدقيق الذي يتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال التدقيق، بحيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات على سبيل الحصر، ويتعين على المدقق في هذه الحالة أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات، ويتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق التدقيق والهدف المراد تحقيقه.

4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المدقق إلى نوعين:²

أ) **التدقيق الشامل أو التفصيلي:** يعني التدقيق الشامل أو التفصيلي أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود، الدفاتر، السجلات، الحسابات والمستندات، أي أن يقوم بتدقيق جميع المفردات محلّ الفحص، من الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمؤسسة صغيرة الحجم، حيث إنه في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا التدقيق إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق الخارجي على مراعاتها باستمرار.

¹ خالد راغب الخطيب وآخرون، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص 19.

² صالح مرصاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ب) التدقيق الاختباري: ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

5- من حيث توقيت عملية التدقيق:

ينقسم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق إلى نوعين:¹

- أ) **التدقيق النهائي**: يتم التدقيق النهائي بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ب) **التدقيق المستمر**: يعني أن عملية الفحص والإجراءات الاختيارية تتم على مدار السنة المالية للمؤسسة، وبطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية. فالتدقيق المستمر يعمل على معالجة العيوب والانتقادات التي وجهت إلى التدقيق النهائي، وهذا النوع من التدقيق يعد مناسباً لشركات الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعمل ضخم.

المبحث الثاني: مقومات التدقيق المحاسبي والمالي

تقوم عملية التدقيق على مجموعة من الفروض تبنى على قوامها الأفكار التي تسبق عملية التحليل، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير التي تعتبر الوسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق. من خلال هذا المبحث يتم تقديم مبادئ تدقيق الحسابات، فروضه، ومعاييره.

المطلب الأول: مبادئ تدقيق الحسابات

هناك مبادئ مرتبطة بركن الفحص ومبادئ مرتبطة بركن التقرير:²

¹ المرجع السابق، ص 12.

² ميلود فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

*تكامل الإدراك الرقابي: ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

*مبدأ الشمول عن مدى الفحص الاختياري: ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى فحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

*مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة التقليل من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

*مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي المؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة وهذا المناخ يعبر عن ما تحويه المؤسسة من نظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

*مبدأ كفاية الاتصال: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد التقارير.

*مبدأ الإفصاح: ويشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة وهي تطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيه، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية.

*مبدأ الإنصاف: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين بالمؤسسة.

*مبدأ السببية: وهو أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق وأن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

المطلب الثاني: فروض التدقيق

تمثل الفروض نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام لنظرية، وهو نفس الشيء بالنسبة لفروض التدقيق. ويعرف فرض التدقيق كما يلي: "يعبر الفرض عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالتدقيق تجمع بين أكثر من مفهوم رقابي واحد، وتعتبر الأساس الذي يستفيد منه أو تبنى عليه المبادئ العلمية للتدقيق".¹ وتمثل أهم فروض التدقيق فيما يلي:²

1- قابلية البيانات للفحص:

يتمحور التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المعتمد، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم المعلومات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- * **الملاءمة:** يعني ضرورة ملاءمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطه بالأحداث التي تعبر عنها.
- * **القابلية للفحص:** معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فإنهما لا بد أن يصلوا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.
- * **البعد عن التحيز:** بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.
- * **القابلية للقياس الكمي:** هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق والإدارة:

يقوم هذا الفرض على تبادل المنافع بين الإدارة والمدقق، حيث أن الإدارة تقدم معلومات واقعية للمدقق الذي يبدي على أساسها رأيه الفني المحايد، وفي نفس الوقت يقوم المدقق بتزويد الإدارة بمعلومات صالحة لاتخاذ قرارات سليمة.

¹ د. محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000، ص 26.

² د. عبد الفتاح الصحن وآخرون، أسس المراجعة العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 26.

3- خلو المعلومات التي تقدم للفحص من أي أخطاء تواطئية:

يثير هذا الفرض مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية الكافية، وعدم مسؤوليته على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يسمح بالتقليل من الأخطاء والتلاعبات، كما يجعل عملية التدقيق اقتصادية عن طريق الاكتفاء بالتدقيق الاختباري بدلا من التدقيق التفصيلي.

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يعتبر الالتزام بالمبادئ المحاسبية مؤشرا حقيقيا للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية الختامية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

6- المفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تبقى كذلك في المستقبل:

يقضي هذا الفرض بأن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي وتمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، ولذلك فإنه من الضروري على المدقق بذل العناية المهنية اللازمة لكشف مواطن الضعف في إجراءات النظام المفروض، وخاصة مع إدخال النظم الآلية لمعالجة البيانات التي أصبحت تهدد بعدم صلاحية هذه الفرضية في المؤسسات الحديثة.

7- مدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:

حسب هذا الفرض، يتولى المدقق مهامه حسب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة محل التدقيق، بشرط عدم إخلال هذه الاتفاقية بمعايير التدقيق والتي على رأسها معيار الاستقلال.

8- المركز المهني للمدقق يفرض عليه التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز:

ويعني هذا الفرض أن المكانة المهنية التي يتمتع بها المدقق المستقل تفرض عليه أن يكون ملتزما في مسلكه بطريقة تتناسب مع هذه المكانة.

المطلب الثالث: معايير التدقيق

تعتبر المعايير عنصراً رئيسياً في نظرية التدقيق، وهي كنتيجة طبيعية ومنطقية لفروض ومفاهيم التدقيق، حيث أن مهنة التدقيق كغيرها من المهن تعتمد على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات مهنية محلية ودولية وتلقى القبول العام من طرف أعضاء هذه الهيئات، وتنعكس في الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التدقيق، كما تمثل معايير التدقيق النموذج الذي يقتدي به المدقق في ممارسته المهنية، وتعبّر عن قواعد إرشادية يمكن للمدقق الرجوع إليها في تقييم أدائه المهني، كما تمثل الإطار العام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة المسؤولية المهنية للمدقق وطبيعة عملية التدقيق للجهات المستفيدة منها، مما يدعم الثقة في هذه المهنة ويجعلها ذات كيان مستقل.¹

وتعرف على أنها: "مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية أو عن طريق الاتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشداً عاماً يوضح طريقة العمل وتمثل مقياساً للأداء".²

وتنقسم معايير التدقيق إلى ثلاث معايير أساسية كالتالي:

1- المعايير العامة أو الشخصية:

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي ومدقق الحسابات، ويمكن حصرها في الآتي:

***التأهيل العلمي والعملية:** ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق، يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية، إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملماً بالتطورات الحديثة في تلك المجالات، ويظل مستعداً لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة.³

***الاستقلال:** تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير واستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق، تتمثل الاستقلالية في نزاهة واستقامة ونضج المدقق، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية، وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة، كما عليه باعتباره الضامن لشرعية وصدق الحسابات، أن

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

² إبراهيم شاهين، مفهوم معايير الأداء المهني في المراجعة المالية الخارجية، مجلة المحاسبين، الكويت، العدد 05، 1995، ص 36.

³ محمد الفيومي وآخرون، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 35.

يكون مستقلا فعلا، أي يتمتع بكامل الحرية اتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة، وأن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل.¹

***العناية المهنية:** يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة التزامه بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته، وأن يعطي الاهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق، فتوفر عنصري الكفاءة والاستقلال غير كافي، وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني. تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به، ولماذا يقوم به، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الاستشارة المناسبة، كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون اهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها، وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع، ويفرض هذا الاجتهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة واهتمام، وأن تكون الخدمة كاملة.²

2- معايير العمل الميداني:³

تشتمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، كما أنها توضح المراحل التي مر بها المدقق خلال أدائه لمهمته، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على اختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي:

***التخطيط والإشراف الملائمين:** يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضا بيئة المؤسسة محل التدقيق، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها، مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل من ناحية أخرى، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم باعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق.

***الفهم الكافي للرقابة الداخلية:** المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة)، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمرا مستحيلا في المؤسسات

¹ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² محمد الفيومي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

الكبيرة، وبالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

*** جمع أدلة التدقيق الكافية:** ينص هذا المعيار من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساساً سليماً يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق، فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم. قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، العمليات الحاسوبية، المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، المستندات، إقرارات رجال الإدارة، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة، وعلى المدقق أن يقيم جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأن كميته، فكلاهما يساعد على الاقتناع بالدليل. فكفاية الأدلة تعني أن تكون على قدر عال من التمثيل للعينة المستخدمة، ما يفرض كبر حجم العينة نسبياً حتى تنعكس العينة على أكبر قدر من المعلومات الحاسوبية، أما فيما يخص جودة الأدلة، فذلك يعني أن تتمتع بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي، بالإضافة إلى قابليتها للقياس الكمي.

3- معايير إعداد التقرير:¹

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي، يتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات، غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار، وتنقسم إلى أربعة معايير:

*** رأي عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية:** يعني المعيار الأول من معايير التقرير، أن يتضمن توضيحاً من المدقق حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومن أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نذكر:

- مبدأ الاستمرارية.
- مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية.
- مبدأ استقرار الوحدة النقدية.
- مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية.
- مبدأ الحيطة والحذر.
- مبدأ القيد المزدوج.
- مبدأ الموضوعية.

*** مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى

¹ صالح مرصاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17-19.

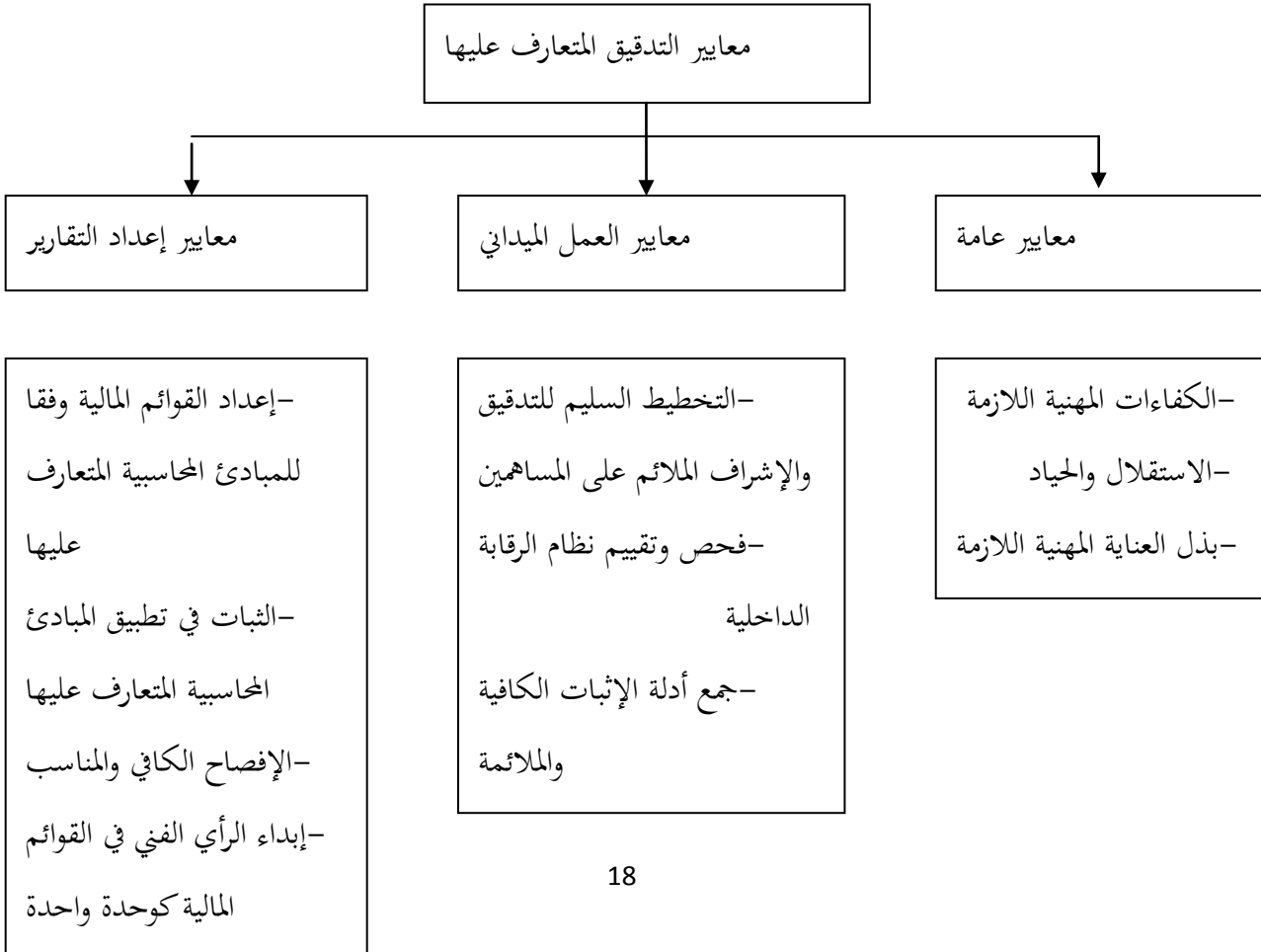
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والمالي

استمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، استنادا إلى إطلاعه على المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير، والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على اختلاف الدورات، كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وانعكاساتها على القوائم المالية.

***الإفصاح الكافي:** يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها، وذلك تفاديا للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها، المقصود بكفاية الإفصاح هنا، أن يركز على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفاصيل غير المجدية.

***إبداء الرأي:** يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، أما في حالة امتناع المدقق عن إبداء رأيه، فيتوجب عليه انطلاقا من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الامتناع، وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند موافقة المدقق على استخدام اسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

شكل رقم 2.1: ملخص لمعايير التدقيق



المصدر: ألفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة: مدخل متكامل (ترجمة: د.محمد عبد القادر الديسطي)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص42.

يمكن تبويب المعايير الدولية للتدقيق وفق آخر إصدار في الجدول التالي:

جدول رقم 2.1: تلخيص المعايير الدولية وفق آخر إصدار

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
ISA200	أهداف تدقيق الحسابات ومبادئه العامة	ISA520	الإجراءات التحليلية
ISA210	شروط الارتباطات بمهمة التدقيق	ISA530	عينة التدقيق والوسائل الاختيارية
ISA220	الرقابة على جودة أعمال التدقيق	ISA540	تدقيق التقديرات المحاسبية
ISA230	التوثيق (إعداد أوراق عمل التدقيق)	ISA550	الأطراف ذات العلاقة
ISA240	الغش والخطأ	ISA560	الأحداث اللاحقة
ISA250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية التدقيق للقوائم المالية	ISA570	الاستمرارية
ISA260	توصيل أمور التدقيق للأشخاص المسؤولين عن الحوكمة	ISA580	إقرارات الإدارة
ISA300	التخطيط	ISA600	الاعتماد على أعمال مدقق آخر
ISA315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها وأخطارها	ISA610	الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي
ISA320	الأهمية النسبية	ISA620	الاعتماد على أعمال الخبراء المتخصصين
ISA330	إجراءات المدقق استجابة للأخطار المقيمة	ISA700	تقرير المدقق عن القوائم المالية
ISA402	التدقيق في حالة استخدام العميل لمنظمة خدمات	ISA710	المقارنات
ISA500	أدلة الإثبات في التدقيق	ISA720	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية
ISA510	الأرصدة الافتتاحية في العمليات الجديدة	ISA800	تقرير المدقق عن مهام التدقيق ذات الأغراض الخاصة

المصدر: ميلود فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

المبحث الثالث: أهمية التدقيق المحاسبي والمالي

للتدقيق أهمية كبيرة حيث يعتبر وسيلة تخدم جهات كثيرة أي مستخدمي القوائم المالية، كما يهدف إلى اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش التي توجد في السجلات والدفاتر المحاسبية. وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهمية التدقيق المحاسبي والمالي وأهدافه، بالإضافة إلى أهمية معايير التدقيق الدولية.

المطلب الأول: أهمية التدقيق

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

1- الملاك والمساهمون: يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية ولتقرير المدقق باعتبارهم الملاك الذين يعينون المدقق ليساعدهم في الرقابة على إدارة الشركة كوكيل عنهم، ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات: عائد السهم، الأداء المالي للشركة ومن ثم القيمة السوقية للشركة في البورصة.¹

ومنه يهتم المساهمون بالتدقيق للتأكد من:²

- قدرة المسؤولين على التسيير الناجع.
- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.
- الكشف عن الأخطاء والغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

¹ عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 22.

² عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2007، ص 08.

2- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد والمستقل، إذ يمثل تقريره أداة لإضفاء الصدق على إفصاح الإدارة للملاك أو المساهمين، فهو ذو تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة.¹

3- المساهمون المحتملون: يحتاج المستثمر المحتمل في أسهم الشركة معلومات كثيرة خاصة عن درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الأسهم، العائد الحالي والمتوقع للسهم، الأداء المالي للشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لإمداد هؤلاء المستثمرين بهذه المعلومات، لذلك فإن تقرير المدقق عن تدقيق هذه القوائم سوف يدعم ثقتهم فيما تقدمه لهم من معلومات، ومن ثم زيادة اعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة من عدمه.²

4- المؤسسات التمويلية والاستثمارية: تعتبر البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية، الممول الأول للاقتصاد، ولذلك فهي تعتمد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية للشركات المقترضة أو المستثمرين في أوراقها المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية. وتعتمد هذه المؤسسات على تقرير المدقق في تحديد مدى إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توفرها القوائم المالية، وتختلف درجة الوثوق في هذه المعلومات باختلاف اسم وسمعة مدقق الحسابات المهنية وحجم مكتبه.³

5- اتحادات ونقابات العمال: تلعب اتحادات ونقابات العمال دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق، وذلك من خلال آلية التفاوض مع إدارة المؤسسة أو الجهات الحكومية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز ومزايا مادية واجتماعية، وعادة ما يكون لدى اتحادات ونقابات العمال مستشارا ماليا يساعد إدارتها في إتمام عملية التفاوض بنجاح، ومن أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستشار المالي في دوره هذا، تلك الخاصة بقدرة المؤسسة على الدفع والتي ترتبط بدورها بالمركز المالي للمؤسسة، مؤشرات الربحية والسيولة، حصة المؤسسة من السوق والعوائد الحالية للعمل والمتوقعة في المستقبل، وتمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات، لذلك فإن تقرير المدقق يدعم مدى اعتماد اتحادات ونقابات العمال عليها وثقتهم فيها.⁴

¹ يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 08.

² حجاز خديجة، استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في ترشيح الحكم الشخصي لمدقق الحسابات، مذكرة ماجستير، جامعة سطيح، 2009، ص 13.

³ نفس المرجع والصفحة سابقا.

⁴ المرجع السابق، ص 23.

6- الزبائن: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.¹

7- الدائنون والموردون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعاملاتها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية ولتحديد اتجاهها.²

8- الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها الشركات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون معلومات موثوق فيها ومعتمدة من طرف جهات محايدة تقوم بفحصها فحصاً دقيقاً وإبداء الرأي الفني المحايد فيها.³

9- هيئة سوق المال: تعتبر هيئة سوق المال بالنسبة للعديد من الدول مستخدماً هاماً لتقرير المدقق لما لها من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية، وبموجب القانون، فإن الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ملزمة بتقديم صورة من أوراقها المالية وتقرير مدقق الحسابات عليها للهيئة العامة لسوق المال، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً شبه تشريعياً فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الشركات وتعيين مدقق الحسابات.⁴

¹ عبد الصمد نجم الجعفري وآخرون، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006.

² عزوز ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 08.

³ يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁴ عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق

يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين، التقليدية والحديثة والمتطورة:¹

1- الأهداف التقليدية:

أ) أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الاعتماد عليها
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب) أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقدير التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

2- الأهداف الحديثة أو المتطورة:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
 - تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
 - تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
 - تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها ما يلي:²

***الوجود والتحقق:** يسعى مدقق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية الموجودة فعلا، حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة، فيسعى المدقق إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات.

¹ خالد راغب الخطيب وآخرون، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص10.

² محمد التهامي طواهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص15.

***الملكية والمديونية:** يعمل التدقيق في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزم عليها، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالتدقيق بذلك يعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عديدة سواء داخلية أم خارجية.

***الشمولية أو الاكتمال:** بما أن الشمول من بين أهم العناصر الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمت بصلة إلى الحدث، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة، ومن جهة أخرى على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف التدقيق لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

***التقييم والتخصيص:** يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه يضمن ما يلي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية.
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

***العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتي أعدت وفقاً للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية، إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المدقق ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

***إبداء رأي فني:** يسعى المدقق من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ولذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما يمليه التدقيق القيام بفحص والتحقيق من العناصر التالية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.

- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.
- تقييم الأهداف والخطط.
- تقييم الهيكل التنظيمي.
- نستطيع القول بأنه يجب على المدقق أن يبدي رأيي محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وكل هذه الأهداف تقليدية ومتعارف عنها منذ القدم بينما في الوقت الحالي أصبحت تهدف إلى أهداف أرقى حيث أصبحت:
- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.
- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.
- تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية وإنتاجية.
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت.
- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أهمية معايير التدقيق الدولية

لمعايير التدقيق الدولية أهمية كبيرة تتمثل في: ¹

لمعايير التدقيق الدولية فوائد عديدة على شرط أن تكون هذه المعايير مناسبة ومقبولة ومتعارف عليها، وأن تكون موثقة بشكل تحريري ومبلغة لكل أعضاء المهنة لإزالة أي غموض من أذهانهم، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تحقق الفوائد المرجوة منها وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسايرتها للظروف المستجدة من جهة ومعالجتها لأوجه القصور والثغرات التي تظهر خلال تطبيقها من جهة أخرى.

يمكن أن نرد سبب هذه الأهمية إلى الاعتبارات التالية :

- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية.
- تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.
- إن التغيرات مثل العولمة، تحرير التجارة الدولية، وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة لتوحيد معايير التدقيق، وستكون معايير التدقيق الدولية هي الأساس في هذا التوحيد.

¹ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

- إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانساً بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة.
- إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها .
- وجود مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق والتي يكون هناك علم بضرورة تطبيقها سوف يعطي مستخدمي تقارير التدقيق الموجودين في بلدان أخرى ثقة مبررة برأي المدقق، وعن طريق إضفاء الثقة في المصدقية على عمل المدقق الخارجي فإنها تمكن المدقق من إضفاء مصداقية على القوائم المالية التي يقوم بإعداد تقرير عنها.
- إن وجود معايير دولية للتدقيق سوف يفرض الحصول على تلك الفوائد التي تنتج من وجود معايير دولية للمحاسبة، عن طريق تزويد القارئ بتأكيد كبير بأن المعايير المحاسبية قد تم التمسك والالتزام بها.
- إن معايير التدقيق الدولية سوف توفر حوافز إضافية لتحسين وتوسيع مجموعة معايير المحاسبة الدولية.
- إن معايير التدقيق الدولية عن طريق إضافة جوانب القوة لمعايير المحاسبة الدولية سوف تساعد القراء والمستخدمون على القيام بمقارنات مالية دولية.
- إن وجود معايير دولية للتدقيق سوف يساعد على تدفق رأس المال اللازم للاستثمارات، ولاسيما في المجالات والمناطق التي هي في طريقها للتطور والتنمية.
- إن تطوير مجموعة دولية من المعايير سوف يجعل من السهولة بمكان للبلاد التي في طريقها للنمو أن تنتج معايير محلية للتدقيق، وتلك المجموعة تكون ذات فائدة لها.
- إن التدقيق الفعال والذي يتسم بالمصدقية يعتبر ضرورياً في كافة المجالات التي يكون خلالها فصل بين الإدارة (التي تنتج التقارير المالية) والأطراف الخارجية (التي تستخدم تلك التقارير)، إن الحاجة لمثل تلك الفعالية والمصدقية تتعاضد في حالة الشركات المتعددة الجنسية حيث تكون الإدارة منفصلة عن الأطراف الخارجية، كما أنها تتسم بالكثير من الاختلافات سواء في الثقافة أو النظم الاقتصادية والسياسية والحدود الجغرافية... الخ، لذلك فإن معايير التدقيق الدولية تعتبر في هذا الخصوص أكثر أهمية مقارنة بنظيرتها في البيئة المحلية .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما ورد في الفصل نستنتج أن تطور التدقيق المحاسبي والمالي كان نتيجة تطور الواقع الاقتصادي والتغيرات التي مست المؤسسات جراء الانفصال التام بين الملاك والإدارة الأمر الذي حتم الاستعانة بطرف مستقل ومحترف يدلي برأي فني محايد.

حيث أخذ التدقيق اهتمام واسع من طرف الباحثين والدراسيين والمهنيين لإعطائه حيزا يضم مفهومه ومبادئه التي تحكمه، حيث يتركز مفهومه على ثلاث نقاط أساسية فحص، تحقيق، تقرير.

وهناك فروض ومعايير تحكم التدقيق حيث تمثل نقطة البداية ومقياس يوضح طريقة العمل.

وللتدقيق أهمية كبيرة في كونها وسيلة، تهدف إلى خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية بحيث تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وأهدافها.

تمهيد:

بغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي على الموضوع، قمت بإعداد استمارة استبيان تعكس وجهات نظر المختصين في مجال التدقيق حول أهمية وأهداف التدقيق المحاسبي والمالي وفائدة خروج التدقيق من الصيغة المحلية إلى الصيغة الدولية واستنتاج أهم وسيلة التي يعتمد عليها المدقق أثناء أدائه لمهمته.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قسمنا استمارة الاستبيان إلى ثلاثة محاور تخص كلا من الهدف الرئيسي للتدقيق المحاسبي والمالي، وأهمية التدقيق المحاسبي والمالي على المستوى الدولي، واعتبار الحاسوب الوسيلة الأهم التي يعتمد عليها المدقق.

كما تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: مكونات الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: مكونات الدراسة التطبيقية

سيتم عرض من خلال هذا المبحث عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها مع الموضوع، ممثلة في أداة الدراسة، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة، بالإضافة إلى وسيلة معالجة هذه الدراسة.

المطلب الأول: أداة الدراسة

الاعتماد في هذا الفصل على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان و التي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

1- تصميم استمارة الاستبيان:

هناك جملة من النقاط التي حاولت مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

- * محاولة قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على إطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعنت ببعض المراجع من مذكرات وكتب وملتقيات التي تناولت مواضيع التدقيق لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.
- * تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضم 20 سؤالاً ، وتم صياغتها باللغة العربية.
- * توافق الترتيب والتدرج في الاستبيان مع الإطار النظري في الفصلين الأول والثاني.
- * اعتماد طريقة الإجابة المغلقة كون طرح عدة إجابات يزيد من حجم الاستبيان، ما يؤدي إلى الملل من المجيبين (أفراد العينة) ويخلق نوعاً من التكليف ما يجعل إجاباتهم عشوائية.
- * محاولة طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة.

2- نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة:

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمادنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما

يلي:

- * **المقابلة الشخصية:** وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها، كما أحيانا على ضرورة ملء الاستمارة في أقل وقت ممكن.
- * **البريد الإلكتروني:** وفقا لهذه الطريقة تم إرسال استمارة الاستبيان بواسطة الحاسب الآلي إلى البريد الإلكتروني لبعض المستجوبين، ومن تم الإجابة عن محتواها ثم إعادة إرجاعها بنفس الطريقة إلى البريد الإلكتروني للمرسل.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في الأطراف الأكثر نشاطا في بيئة المحاسبة والتدقيق، حيث وضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والعملية، فكان الحيازة لشهادة علمية في المحاسبة والتدقيق بالنسبة للأكاديميين.

فكان مجتمع الدراسة ممثلة بأربع فئات:

* **الفئة الأولى:** طلبة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق.

* **الفئة الثانية:** أساتذة جامعيين.

* **الفئة الثالثة:** محافظي الحسابات.

* **الفئة الرابعة:** خبراء محاسبة.

* **الفئة الخامسة:** محاسبين.

ولغرض إتمام هذه الدراسة، قمت باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، بحيث لم يتم تحديدها بشكل

مسبق، إذا قمت بتوزيع 25 استمارة، شملت الفئات المعنية.

المطلب الثالث: معالجة نتائج الاستبيان

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، قمت بتجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج Excel حسب طبيعة المعلومة.

وفيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة جداول تم استخراجها بالاعتماد على برنامج Excel 2007، وبنفس البرنامج تم جداول في أشكال، تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي الملاحظة والتحليل.

بالنسبة لمحاور الاستبيان الثلاثة، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة بالاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان، ومن بين هذه الأساليب نجد: التكرارات والنسب المئوية، حيث تستعمل بغية التفريق بين فئات العينة، بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

في هذا المبحث سنعرض المنهجية المتبعة في هذه الدراسة وذلك بالتطرق إلى هيكل الاستبيان الذي ينقسم إلى ثلاثة محاور إضافة إلى إبراز هدف الدراسة وتفريغ عينة الدراسة وذلك لتسهيل تحليل النتائج.

المطلب الأول: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين:

1- الجزء الأول: شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية).

2- الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع طبيعة الموضوع إلى ثلاثة محاور تشكل في مجملها 20 سؤالا.
* المحور الأول: ضم 7 أسئلة حول أهمية وأهداف التدقيق المحاسبي والمالي ومدى تأثير المسؤولية المدنية والجزائية

على نتائج التدقيق المحاسبي والمالي .

* **المحور الثاني:** ضم 8 أسئلة حول فائدة تطبيق المعايير الدولية وأهمية التدقيق المحاسبي المالي على المستوى الدولي. * **المحور الثالث:** ضم 5 أسئلة حول اعتبار الحاسوب الوسيلة الأهم الذي يعتمد عليها المدقق في أداء مهمته وأثر ذلك على مهنة التدقيق.

المطلب الثاني: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني، من خلال تقصي وجهات نظر عينة الدراسة حول مدى أهمية التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسة، وإبراز أهمية توحيد التدقيق المحاسبي والمالي، واستنتاج أهم وسيلة التي يعتمد عليها المدقق في إنجاز مهمته وتحقيق هدفه الرئيسي وهو إعداد تقرير نهائي يبين فيه المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

ويمكن تفصيل أهداف لهذه الدراسة حسب محاور الاستبيان إلى ما يلي:

- * **المحور الأول:** يهدف إلى معرفة مدى أهمية التدقيق المحاسبي والمالي والهدف الرئيسي من التدقيق ومدى المسؤولية المدنية والجزائية على عملية اكتشاف الأخطاء، وخصص فيه السؤال التالي: "ما هي أهمية وأهداف التدقيق المحاسبي والمالي وما مدى تأثير المسؤولية المدنية والجزائية على نتائج التدقيق المحاسبي والمالي".
- * **المحور الثاني:** يهدف إلى معرفة مدى تأثير أهمية توحيد التدقيق المحاسبي والمالي بحيث يكون على المستوى الدولي وفائدة تطبيق المعايير الدولية، وذلك بصياغة السؤال التالي: "ما فائدة تطبيق المعايير الدولية وأهمية التدقيق المحاسبي والمالي على المستوى الدولي".
- * **المحور الثالث:** يهدف إلى معرفة أهم وسيلة التي يعتمد عليها المدقق في إنجاز مهمته والوصول إلى هدفه الرئيسي، بصياغة السؤال التالي: "هل يعتبر الحاسوب الوسيلة الأهم الذي يعتمد عليها المدقق في أداء مهمته وما أثر ذلك على مهمة التدقيق".

المطلب الثالث: تفرغ البيانات

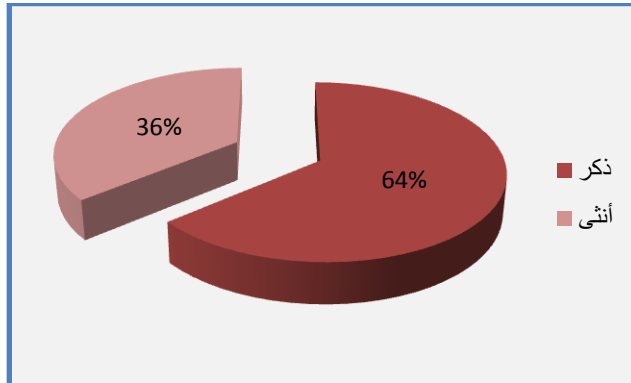
1- الجنس:

جدول رقم 1.3: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
64%	16	ذكر
36%	9	أنثى
100%	25	المجموع

المصدر: مستنبط من الاستبيان

شكل رقم 1.3: تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 1.3

يوضح لنا الجدول رقم 1.3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، فنلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 64% وهو ما يعادل 16 ذكر بينما بلغت نسبة الإناث 36% أي 9 إناث. ونلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث وذلك يرجع إلى أن غالبية ممتهني مهنة المحاسبة هم من الذكور.

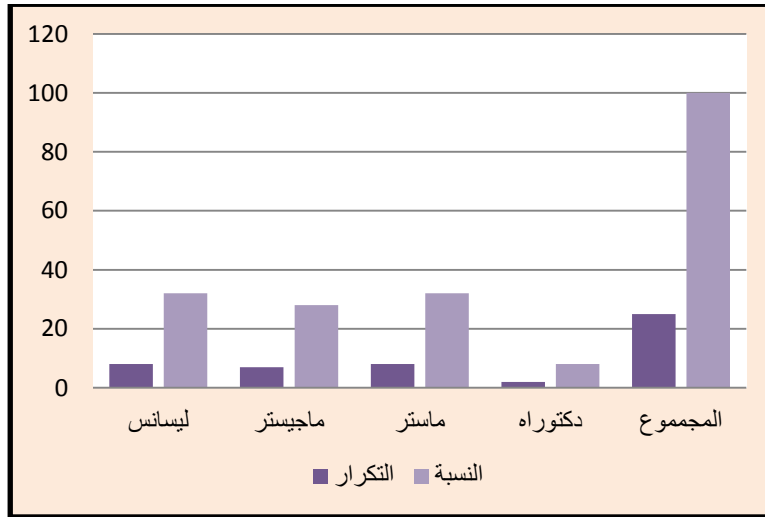
2- المؤهلات العلمية:

جدول رقم 2.3: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المجموع	دكتوراه	ماستر	ماجستير	ليسانس	المؤهلات العلمية
25	2	8	7	8	التكرار
% 100	% 8	%32	% 28	% 32	النسبة %

المصدر: مستنبط من الاستبيان

شكل رقم 2.3: تمثيل أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 2.3

الجدول رقم 2.3 يبين الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة، فكانت نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس والماستر 32 %، بينما نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير 28 %، أما الحاصلين على شهادة الدكتوراه 8 %.

الملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على شهادة الليسانس والماستر، تليها نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير ثم شهادة الدكتوراه.

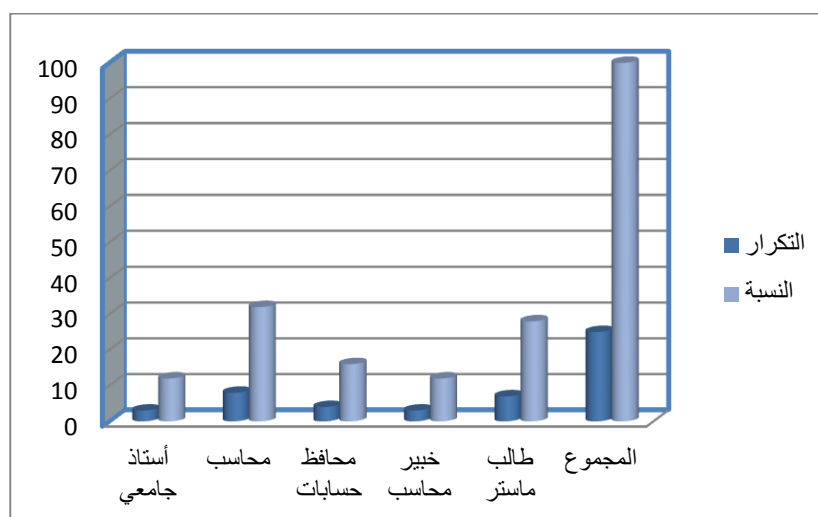
3- الوظيفة الحالية:

جدول رقم 3.3: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

النسبة %	التكرار	الوظيفة الحالية
12 %	3	أستاذ جامعي
32 %	8	محاسب
16 %	4	محافظ حسابات
12 %	3	خبير محاسب
28 %	7	طالب ماستر
100 %	25	المجموع

المصدر: مستنبت من الاستبيان

شكل رقم 3.3: تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3.3

نرى من خلال الجدول رقم 3.3 توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المشغولة، فكانت نسبة وظيفة المحاسب 32% نسبة محافظي الحسابات 16 %، وبالنسبة لطلبة الماستر 28 %، بينما بلغت نسبة الأساتذة الجامعيين والخبراء المحاسبين 12 %.

الدراسة التطبيقية لإبراز الهدف الرئيسي للتدقيق وأهم وسيلة يعتمد عليها المدقق أثناء أدائه لمهمته

والملاحظ أن أكبر نسبة كانت نسبة وظيفة المحاسبة، تليها نسبة طلبة الماستر، أما بالنسبة للوظائف المتبقية كانت نسبتها متقاربة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

خصصنا هذا المبحث إلى تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان واستخلاص النتيجة النهائية لكل محور.

المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول حول أهمية وأهداف التدقيق المحاسبي والمالي وما مدى تأثير المسؤولية المدنية والجزائية على نتائج التدقيق المحاسبي والمالي.

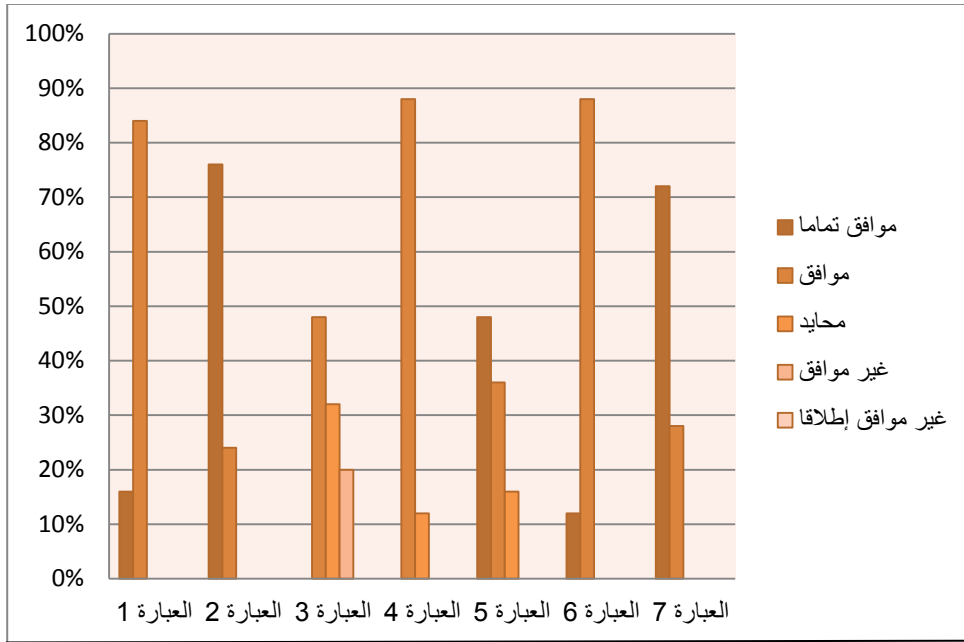
جدول رقم 4.3: نتائج المحور الأول

المجموع	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	التكرار النسبة	العبارات
25	0	0	0	21	4	ت	العبرة الأولى
100	0	0	0	84	16	%	
25	0	0	0	6	19	ت	العبرة الثانية
100	0	0	0	24	76	%	
25	0	5	8	12	0	ت	العبرة الثالثة
100	0	20	32	48	0	%	
25	0	0	3	22	0	ت	العبرة الرابعة
100	0	0	12	88	0	%	
25	0	0	4	9	12	ت	العبرة الخامسة
100	0	0	16	36	48	%	
25	0	0	0	22	3	ت	العبرة

100	0	0	0	88	12	%	السادسة
25	0	0	0	7	18	ت	العبارة
100	0	0	0	28	72	%	السابعة

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

شكل رقم 4.3: تمثيل نتائج المحور الأول



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 4.3

من خلال الجدول والشكل نستنتج ما يلي:

العبارة 1: اكتشاف الغش والأخطاء يعتبر هدف أساسي للتدقيق.

أجمع أفراد عينة الدراسة على أن اكتشاف الغش والأخطاء يعتبر هدف أساسي للتدقيق، فكانت إجابات

84% من أفراد عينة الدراسة بموافق، و 16% بموافق تماماً.

العبارة 2: إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة

يعتبر أيضا هدف أساسي.

أجمع أيضا أفراد عينة الدراسة على أن الهدف الرئيسي والنهائي لمهمة المدقق هو إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية يفصح فيها عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، حيث أجابت نسبة 76% بموافق تماما، و24% بموافق.

العبارة 3: اعتماد الإدارة على التدقيق في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا

أظهرت نتائج الدراسة أن 20% غير موافقين على أن رسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا لا يعتمد على تقرير التدقيق، في حين نسبة 48% موافقين على ذلك، بينما اختار 32% عدم الإجابة.

العبارة 4: المجتمع يتوقع من المدقق اكتشاف معظم حالات الغش التي تكون في القوائم المالية

أظهرت نتائج الدراسة على أن نسبة 88% موافقين على أن المدقق عليه مسؤولية اكتشاف معظم حالات الغش التي تكون في القوائم المالية، في حين نسبة 12% محايدين.

العبارة 5: في حالة وجود تحريف مادي وأخطاء جوهرية وخروج المبادئ المقبولة قبولا عاما، هل تعتقد أن الرأي السلبي مقبولا على القوائم المالية

يرى معظم عينة الدراسة أن الرأي السلبي مقبولا على القوائم المالية في حالة وجود تحريف مادي وأخطاء جوهرية والخروج عن المبادئ المحاسبية، حيث أجابت نسبة 48% بموافق تماما و 36% بموافق، في حين اختاروا 16% عدم الإجابة.

العبارة 6: ممارسة المدقق للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الأخطاء والتصرفات الغير القانونية

أجمع أفراد عينة الدراسة على أن ممارسة المدقق للشك المهني يساعده لاكتشاف الأخطاء والتصرفات الغير القانونية، فكانت نسبة 88% أجابوا بموافق، و 12% بموافق تماما، وهذا ما يؤكد على أن اكتشاف الغش والأخطاء يعتبر هدف أساسي للتدقيق.

العبارة 7: مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على التدقيق لاكتشاف حالات الغش التي تكون في القوائم المالية

72% أجابوا بموافق تماما على أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على التدقيق لاكتشاف حالات الغش التي تكون في القوائم المالية، ونسبة 28% أجابوا بموافق، وهذا ما يؤكد على أن المجتمع يتوقع من المدقق اكتشاف حالات الغش التي تكون في القوائم المالية.

خلاصة نتائج المحور الأول:

كما سبق نستنتج أن الهدف الرئيسي لمهمة التدقيق هو اكتشاف حالات الغش والأخطاء والتصرفات الغير القانونية وذلك من خلال ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني قبل البدء في عملية التدقيق، حيث أن المجتمع أي مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على التدقيق لاكتشاف معظم الأخطاء. وترى فئة الدراسة أيضا أن إبداء الرأي السلبي مقبولا عند وجود تحريف وأخطاء في القوائم المالية، لذلك على المدققين الامتثال لتوقعات المجتمع بضرورة تحمل مسؤوليتهم عن اكتشاف الأخطاء وأن يقبلوا التحدي ويتحملوا المسؤولية، وهذا ما قد يؤدي إيجابيا على الأداء المهني للمدقق.

المطلب الثاني: نتائج المحور الثاني حول فائدة تطبيق المعايير الدولية وأهمية التدقيق المحاسبي والمالي على المستوى الدولي.

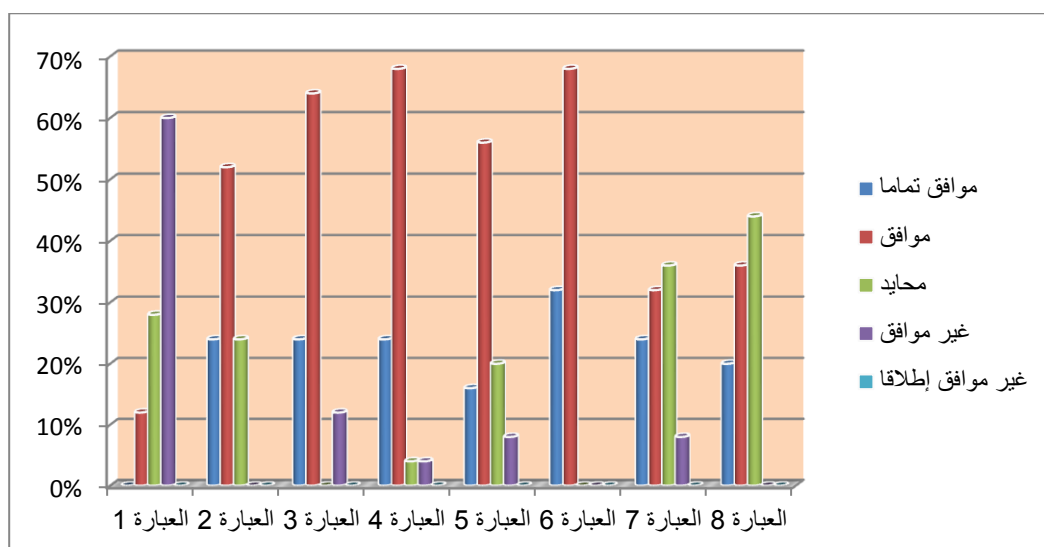
الجدول رقم 5.3: نتائج المحور الثاني

العبارة	التكرار النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
العبارة الأولى	ت	7	15	3	0	0	25
	%	28	60	12	0	0	100
العبارة الثانية	ت	7	16	2	0	0	25
	%	28	64	8	0	0	100
العبارة الثالثة	ت	4	19	2	0	0	25

100	0	0	8	76	16	%	
25	0	1	1	17	6	ت	العبارة الرابعة
100	0	4	4	68	24	%	
25	0	2	5	14	4	ت	العبارة الخامسة
100	0	8	20	56	16	%	
25	0	0	0	17	8	ت	العبارة السادسة
100	0	0	0	68	32	%	
25	0	2	9	8	6	ت	العبارة السابعة
100	0	8	36	32	24	%	
25	0	0	11	9	5	ت	العبارة الثامنة
100	0	0	44	36	20	%	

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

شكل رقم 5.3: تمثيل نتائج المحور الثاني



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 5.3

من خلال الجدول والشكل نستنتج ما يلي:

العبارة 1: معايير التدقيق الدولية تساعد في تحسين أداء المدقق

أظهرت نتائج الأجابة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 60% من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن تطبيق معايير التدقيق الدولية ينعكس بالإيجاب على مردودية المدقق، وأجاب 28% بموافق تماما، و 12% بمحايد، وبالمقابل لم يجب أي فرد بغير موافق أو غير موافق إطلاقا.

العبارة 2: المعايير الدولية للتدقيق تساعد على تحسين جودة المعلومة المالية

أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 64% من أفراد عينة الدراسة قد وافقوا على أن معايير التدقيق الدولية تعد من بين العوامل التي تساهم في تحسين جودة المعلومة المالية، في حين أجاب 28% بموافق تماما، أما النسبة المتبقية فكانت لإجابة محايد.

العبارة 3: المعايير الدولية للتدقيق تساعد مستخدمي تقرير المدقق على اتخاذ قرارات أحسن

أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 19 فردا من عينة الدراسة أي 76% أجابوا بموافق، و 16% أجابوا بموافق تماما، و 8% أجابوا بمحايد ولم يجب أي فرد بغير موافق أو غير موافق إطلاقا.

العبارة 4: إن توحيد التدقيق دوليا يزيد من مستوى نجاعته

وافقت عينة الدراسة بنسبة 68% على أن تخلص التدقيق من الحدود الجغرافية ووصوله إلى مستوى التوحيد الدولي يحقق له مستويات وأداء أفضل، ونسبة 24% أجابوا بموافق تماما أي ما يعادل 6 أفراد من العينة.

العبارة 5: إن اتساع نطاق التدقيق دوليا يساهم في إزالة بعض العوائق داخل التكتلات الاقتصادية

الإقليمية والدولية في هذا المجال

56% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أن التوحيد الدولي للتدقيق يقلل من حجم العوائق التي قد تعترض الأطراف سواء التي تسعى إلى تشكيل تكتلات اقتصادية أو حتى تلك المنظمة والمهذبة إلى توسيع حجم المعاملات فيما بينها، وأجاب 16% بموافق تماما، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 72% يقابلها 20% من المحايدين و 8% من غير الموافقين.

العبارة 6: من الضروري أن يصاحب التوافق في مجال الممارسة للتدقيق توافق على مستوى متطلبات التعليم والخبرة للممارسين

اشترط جميع أفراد العينة بنسبة 100% أن يتحقق توافق وارتباط على مستوى الكفاءة التعليمية وكذا التكوينية في الأشخاص الممارسين لمهنة التدقيق، حيث أجابوا نسبة 68% بموافق و 32% بموافق تماما.

العبارة 7: المكاتب الدولية للتدقيق تقدم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب الأخرى

بالنسبة لجودة المكاتب الدولية، اقتصرت نسبة الأفراد غير الموافقين على جودة خدمات المكاتب الدولية مقارنة بنظيرتها أي المكاتب المحلية على 8%، بينما بلغت نسبة الموافقين 32% والموافقين تماما 24%، والنسبة المتبقية كانوا محايدين.

العبارة 8: ثقة مستخدمي القوائم المالية في التقارير الصادرة عن المكاتب الدولية عن نظيرتها الصادرة عن المكاتب الأخرى

فيما يتعلق بثقة الأطراف المستعملة للتقارير الصادرة عن مكاتب التدقيق الدولية كانت نسبة 36% موافق، و 20% موافق تماما، ما يعني أن غالبية الأفراد يرون في التقارير الصادرة عن المكاتب الدولية اختلافا عن التقارير الصادرة عن المكاتب المحلية.

خلاصة نتائج المحور الثاني:

أجمع أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تخص الإيجابيات وكذا التسهيلات التي تقدمها تلك المعايير، فهم يرون أنها تحسن من جودة المعلومة المالية، ومن مستوى المدقق، وتساعد مستخدمي تقريره النهائي على اتخاذ قرارات أحسن.

ونجد أن أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مانع من توحيد التدقيق، كما وافقوا بالغالبية على وجود أهمية وراءه. فقد تم الاتفاق على أن خروج التدقيق من الصيغة المحلية إلى صيغة التوحيد في البيئة الدولية يزيد من مستوى نجاعته، كما أنه يساهم في تخطي بعض العوائق في هذا المجال التي تعترض تفصيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

كما تم التأكيد على أنه وبغرض تحصيل الأهداف من وراء هذا التوحيد وتقليل الفوارق بين الممارسات على مستوى المتطلبات العلمية والعملية لدى الممارسين بما يتناسب والتطورات الاقتصادية الدولية.

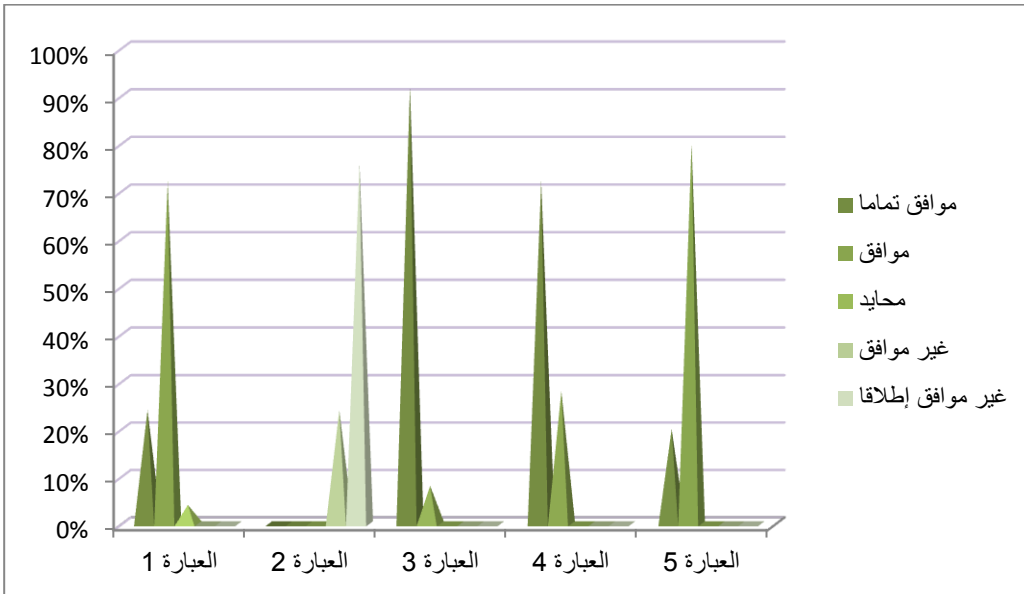
المطلب الثالث: نتائج المحور الثالث حول اعتبار الحاسوب الوسيلة الأهم الذي يعتمد عليها المدقق في أداء مهمته وما أثر ذلك على مهنة التدقيق.

جدول رقم 6.3: نتائج المحور الثالث

العبارات	التكرار النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
العبارة الأولى	ت	6	19	0	0	0	25
	%	24	76	0	0	0	100
العبارة الثانية	ت	0	0	0	6	19	25
	%	0	0	0	24	76	100
العبارة الثالثة	ت	23	2	0	0	0	25
	%	92	8	0	0	0	100
العبارة الرابعة	ت	18	7	0	0	0	25
	%	72	28	0	0	0	100
العبارة الخامسة	ت	5	20	0	0	0	25
	%	20	80	0	0	0	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

شكل رقم 6.3: تمثيل نتائج المحور الثالث



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6.3

من خلال الجدول والشكل نستنتج ما يلي:

العبارة 1: استخدام الحاسوب في التسجيل ومعالجة البيانات يؤدي إلى إجراءات مختلفة في مهمة التدقيق مقارنة مع الأسلوب اليدوي

يرى كل أفراد عينة الدراسة على أن استخدام الحاسوب في التسجيل ومعالجة البيانات يؤدي إلى إجراءات مختلفة في مهمة التدقيق مقارنة مع الأسلوب اليدوي، فكانت إجابة 76% بموافق، و24% بموافق تماما.

العبارة 2: أهداف التدقيق في ظل المعالجة الآلية تختلف عن أهداف التدقيق اليدوي

لم يرى أفراد عينة الدراسة اختلاف بين أهداف التدقيق في ظل المعالجة الآلية والتدقيق اليدوي، حيث أجابوا بنسبة 76% بغير موافق إطلاقاً، ونسبة 24% بغير موافق.

العبارة 3: استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ الأعمال بسرعة وبدقة أكبر

اشتراط جميع أفراد العينة بنسبة 100% أن استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر، فكانت إجابة أفراد العينة 92% بموافق تماماً، بينما 8% أجابوا بموافق.

العبارة 4: هل هناك أخطاء يتعرض لها المدقق في ظل النظام الآلي أثناء أدائه لمهمته

72% أجابوا بموافق تماماً ونسبة 28% أجابوا بموافق على أن هناك أخطاء يتعرض لها المدقق في ظل النظام الآلي أثناء أدائه لمهمته.

مما يؤكد على أن أهداف التدقيق في ظل المعالجة الآلية لا تختلف عن أهداف التدقيق اليدوي حيث أن هناك أخطاء يتعرض لها المدقق في ظل النظام الآلي.

العبارة 5: يعتبر التدقيق الحاسوبي أداة وتقنية للحفاظ على أهداف التدقيق اليدوي ومنع حدوث الأخطاء

والمخالفات من أجل إبداء رأي فني محايد حول دقة وسلامة القوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة
أجمع أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق الحاسوبي أداة وتقنية للمحافظة على أهداف التدقيق ومنع حدوث الأخطاء والغش، فكانت نسبة 80% من أفراد عينة الدراسة موافقين، ونسبة 20% موافقين تماماً.

خلاصة نتائج المحور الثالث:

نستنتج من نتائج المحور الثالث على أن أهم وسيلة يعتمد عليها المدقق هو الحاسوب حيث له أهمية كبيرة وذلك بتوفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق وذلك من خلال تنفيذ الأعمال بسرعة وبدقة أكبر. كما أجمع أفراد العينة على أن أهداف التدقيق في ظل التسجيل والمعالجة الآلية لا تختلف عن أهداف التدقيق اليدوي وهو اكتشاف الغش والأخطاء. ولقد أدى استخدام نظم المعالجة الآلية إلى خلق بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء. ومنه ظهر التدقيق الحاسوبي كأداة وتقنية للمحافظة على أهداف التدقيق ومساعدة المدقق على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

خلاصة الفصل الثالث:

الملاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية ممثلة في استمارة الاستبيان شملت عينة من المجتمع من أكاديميين ومهنيين من ذوي التخصص في المحاسبة والتدقيق.

وخلصت هذه الدراسة إلى:

* الهدف الرئيسي للتدقيق هو اكتشاف الغش والأخطاء وإضفاء الثقة على القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة.

* ارتأى أفراد عينة الدراسة في التوحيد الدولي للتدقيق السبيل لارتقاء خدمات التدقيق إلى مستويات أحسن، وما يدعم ذلك كون مكاتب التدقيق الدولية تقدم خدمات ذات جودة مالية مقارنة بالمكاتب المحلية.

* ومن خلال تحليل النتائج يلاحظ أن الرأي الذي يبديه المدقق على القوائم المالية يعتبر نقطة انطلاق بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وعلى المدقق بدل العناية المهنية بالرغم من عدم وجود قانون إلزامي أو عقد يلزمه على ذلك، وذلك امتثالا لما ينتظره المجتمع أي مستخدمي القوائم المالية من تقديم تقارير مالية أكثر دقة ومصداقية.

* استخدام الحاسوب يعتبر أهم وسيلة يعتمد عليها المدقق في أداء مهمته.

تمهيد:

تعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة في المجتمع نظرا للخصائص التي تتميز بها وما تقدمه للمجتمع من خدمات، حيث تحكمها مبادئ أخلاقية تدل على عدة فضائل كالتواضع والنزاهة في أداء المهنة، كما تتطلب ممارستها شروطا تتعلق بالمعرفة التي يجب أن يتحصل عليها الراغب في ممارسة هذه المهنة عن طريق التعليم والتدريب، وتقع عليه مسؤوليات وتقسم إلى ثلاثة أشكال هي: مدنية، جزائية وانضباطية.

ومن أجل قيام المدقق بمهمته وبعية الوصول إلى الهدف الرئيسي منها المتمثل في إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة، تسير عملية التدقيق وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل أكبر فعالية في إعداد القوائم بها وبغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

حيث تبدأ مهنة التدقيق بمرحلة تمهيدية تتضمن تشخيص المهمة والحصول على معرفة عامة حول المؤسسة، ثم تأتي مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية وفي الأخير إعداد تقرير يبين فيه رأيه الفني المحايد. لتحقيق الأهداف الذي يريد التوصل إليها المدقق، يستخدم المدقق وسائل فنية، وأهم وسيلة تتمثل في النظام الآلي حيث كان له تأثير كبير على التدقيق.

ومنه سوف أتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التنظيم المهني للتدقيق المحاسبي والمالي.

المبحث الثاني: تنفيذ عملية التدقيق المحاسبي والمالي.

المبحث الثالث: أهم وسائل التدقيق المحاسبي والمالي.

المبحث الأول: التنظيم المهني للتدقيق

المدقق هو من يمارس مهنة تدقيق الحسابات التي أعدها المحاسب وعليه يجب أن يتمتع بمبادئ وسلوك للحفاظ على مركز المهنة، كما تقع عليه مسؤوليات. من خلال هذا المبحث سيتم تقديم تعريف للمدقق والصفات الواجب توفرها فيه، بالإضافة إلى المبادئ والسلوك التي تحكم مهنة التدقيق، وأخيرا عرض المسؤوليات التي تقع على المدقق.

المطلب الأول: تعريف المدقق والصفات الواجب توفرها فيه

1- تعريف المدقق:

يعرف مدقق الحسابات على أنه: "خبير محاسبي مستقل عن المشروع يعينه الملاك وكيلا عنهم مقابل أتعاب يتفق عليها بصفة دورية لتدقيق أعمال الإدارة التي تنعكس نتائجها على التقارير والقوائم المالية الختامية التي تعدها، ويرفع بتقريره عن عملية فحصه لهذه القوائم للملاك وبالتالي هو لا يخضع لسلطة الإدارة حتى تتوفر له الحياد والاستقلال في أداء مهنته وأن يتوافر له التدريب الكافي على أعمال الفحص".¹

كما يمكن تعريفه: "هو شخص يقوم بفحص وتدقيق الحسابات ونتائجها التي أعدها المحاسب ليبين لذوي الشأن حقيقة حال المؤسسة طبقا للأصول الفنية".²

ويمكن تعريفه أيضا: "أن المدقق هو من يمارس مهنة تدقيق الحسابات، حيث تتمثل مهمته في الشهادة على صحة الحسابات وطابعها المقنع من حيث مطابقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، دون إهمال للطابع الاقتصادي والاجتماعي لمهنة التدقيق، كما أن عملية فحص الحسابات قد تتوسع إلى مجالات أخرى، ومن خلال الشهادة على صحة الحسابات، فإن المدقق يجب أن يبين مدى تعبير الوثائق المقدمة بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويجب أن يكون قادرا على تقييم أن القوائم المالية تترجم بشكل جيد واقع المؤسسة".³

¹ بن مشنة إيمان وآخرون، واقع المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2012، ص 38-39.

² د. عبد الفتاح الصحن، أسس المراجعة العلمية والعملية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 27.

ويعرف أيضا: "أن المدقق هو نوع معين من المحاسبين تتركز مهمته في عملية الفحص والتحقيق والتقرير، حيث يتحقق من صحة مزاعم شخص آخر وهو القائم على إعداد القوائم المالية، وحتى تتم هذه المهام بكفاءة فإنه يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير وأسس منطقية وثابتة والتي تحدد مفهوم العملية والظروف التي تمارس فيها".¹

وبصفة عامة، عمل المدقق لا يؤدي إلى خلق المعلومات المالية، وإنما يضيفي الثقة على تلك المعلومات وزيادة قيمتها عن طريق تقييمها بطريقة تحليلية انتقادية وتوصيل نتائج ذلك التقييم في شكل تقرير يبيد من خلاله رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية إلى الأطراف المستخدمة لها.²

2- الصفات الواجب توفرها في المدقق:³

حتى يقوم المدقق بمزاولة مهنة التدقيق يجب أن تتوفر فيه صفات يذكر منها:

(أ) **المحافظة على أسرار المهنة:** يجب على المدقق أن يكون موضع ثقة في عمله، أن يكون كتوم وأمين في أسرار عمله وأن لا يطلع المؤسسات الأخرى على أسرار عمله.

(ب) **الأمانة:** يجب أن يكون أميناً مخلصاً في عمله بحيث يعطيه القدر الوافي من حقه وأن يعمل بضميره ويبدل أقصى جهوده العملية والفنية في تنفيذ العمل الذي كلف به وأن يعرض النتائج التي توصل إليها بأمانة دون تمويه أو تحريف.

(ج) **الثقافة والمعرفة:** عليه أن يكون متمكن من علم المحاسبة والتدقيق وأن يكون لديه معرفة كافية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأن يطلع على كل ما هو جديد في المحاسبة والتدقيق وكذلك فيما يخص القوانين الخاصة مثل قوانين الضريبة والقانون التجاري وقانون الشركات وأن يكون ملماً بمبادئ الاقتصاد وكذلك بالأصول العلمية للتنظيم والإدارة.

(د) **الصبر واللباقة والقدرة على التصرف:** إن مهنة التدقيق تتطلب صبر وتأني في الدراسة والتحليل والتحقيق في العمليات والبحث عن الحقيقة وكذلك تتطلب اللباقة عند التعامل مع الموظفين والعملاء للحصول على المعلومات الصحيحة، ويجب على المدقق عند مزاولته لعمله أن لا تكون لديه سوء النية.

بالإضافة إلى هذه الصفات هناك صفات أخرى:

- أن يكون سريع البدهة حاضر الفهم ملماً بمبادئ علم النفس من أجل معاملاته مع الغير.
- أن يكون سيد نفسه لا سلطان عليه لغير ضميره، أن يضع مصلحة عمله فوق مصلحته.

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² نفس المرجع والصفحة سابقاً.

³ بن مشنة إيمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39-41.

- أن يكون دقيقا غير متهاون في المشاكل التي يقابلها سواء كانت كبيرة أو صغيرة.
- أن يزود نفسه بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة التي يدقق حساباتها عن طريق زيارتها.
- أن لا يقيم علاقات شخصية تغطي على عمله وإنما يجب خلق جو من الرد والاحترام بينه وبين الموظفين وكذلك العمل التعاون في سبيل تحقيق المنفعة للمؤسسة.
- أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التعبير تحدثا وكتابة بكل وضوح واقتدار.

المطلب الثاني: مبادئ وسلوك مهنة التدقيق

1- المبادئ الأخلاقية العامة للممارسة العملية لمهنة التدقيق:¹

- وهي عبارة عن مجموعة من الأسس التي يجب أن تتوفر في كل شخص مهني قائم بالتدقيق، مهما كان إطار عمله سواء تدقيق قانوني أو تدقيق تعاقدية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- * **مبدأ الكمال:** يجب على المدقق أن يكون مستقيما وشريفا وصریحا أثناء أدائه لمهامه المختلفة في إطار عملية التدقيق.
 - * **مبدأ الموضوعية:** أي على كل شخص مهني مدقق أن يكون عادلا ومنصفا، وعليه تفادي أثر الآراء المسبقة على موضوعيته أثناء إعداده لتقرير التدقيق.
 - * **مبدأ الاستقلالية:** أي أن يكون المدقق حرا، محايدا وغير متحيزا في أداء مهامه.
 - * **مبدأ الكفاءة:** على المدقق المحافظة على مستوى كفاءته أثناء مزاولته للمهنة، وذلك ببذل العناية المهنية اللازمة والاكتفاء بأداء المهام الموكلة إليه من طرف المشرفين على عملية التدقيق.
 - * **مبدأ السرية:** على المدقق ومساعديه المحافظة على سرية المعلومات التي يطلعون عليها أثناء أدائهم لمهامهم، وعلى وجه الخصوص عدم نقلها إلى الأطراف غير المصرح لهم بذلك.
 - * **احترام قواعد المهنة:** على المدقق احترام المعايير التقنية والعملية للمهنة أثناء أدائه لعمله.

2- قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق:²

- إن السلوك المهني للمدققين يظهر في طريقة تعاملهم مع الغير سواء الزملاء أو العملاء أو الهيئات المهنية التي تشرف على تنظيم المهنة وحتى مع أفراد المجتمع بصفة عامة، حيث أنه توجد علاقة متبادلة بين المركز الذي تحتله أي مهنة في الهرم الاجتماعي والسلوك الأخلاقي للعاملين في تلك المهنة.

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² المرجع السابق، ص 80-82.

ويعني ذلك أن نوع وطبيعة سلوك المدققين أثناء ممارسة المهنة يؤثر سلبا أو إيجابا على النظرة التي يوليها المجتمع لمهنة التدقيق، فإذا تمسكوا بالسلوك المهني الرفيع يعلو مركز المهنة في المجتمع والعكس بالعكس، وكذلك إذا ما وجد المهنيون في أية مهنة تقديرا واحتراما لهم ولخدماتهم من قبل الفئات الاجتماعية التي يقدمون خدماتهم لها، فإن ذلك الاحترام والتقدير سيكون حافزا لهم لرفع مستوى أدائهم، أي أنه على المهنيين بصفة عامة والمدققين بصفة خاصة التمسك بالسلوك المهني الرفيع.

وترتبط قواعد السلوك المهني للمدقق بالمسؤولية المهنية التي يتحملها كونه مهنيا بالدرجة الأولى، ويقصد بها مسؤوليته وأمانته نحو الجمهور والعملاء وزملاء المهنة، وقد تذهب إلى ما هو أكبر من المسؤولية القانونية وحتى مسؤولية مدقق الحسابات كشخص نحو نفسه. ومن أجل ذلك، وجدت قواعد آداب وسلوك المهنة التي يجب أن يلتزم بها المدقق دعما لمسؤولياته المهنية ومن ثم مستوى العناية المهنية.

حيث يجمع الكثير من الكتاب على أن دستور آداب وسلوك المهنة يحكم علاقات المهنيين بالعملاء، بالزملاء وبالمجتمع، ونلخص هذه العلاقات في الآتي:

أ) علاقة المدقق بالعملاء:

يحكم علاقة المدقق بعملائه عنصران من عناصر السلوك المهني نلخصهما فيما يلي:

* **العمومية:** ويعني هذا العنصر أن يلتزم المدقق بالحياد العاطفي تجاه العملاء، ويجب أن يقدم خدماته لمن يطلبه بغض النظر عن اعتبارات السن أو الدخل أو الجنس أو الدين .. إلخ.

* **النزاهة:** وتعني رغبة المدقق في تقديم خدمة مثالية لعميله تفوق رغبته في تحقيق مصلحته الشخصية، أو حتى إذا اقتضى الأمر التضحية ببعض الميزات الشخصية.

ب) علاقة المدقق بالزملاء:

يحكم علاقة المدقق بزملائه ثلاثة عناصر نلخصها في الآتي:

* **التعاون:** ويعني مشاركة أعضاء المهنة في الحصول على المعرفة الفنية فيما بينهم، حيث أن حصول أحد الأعضاء على أي تقدم أو جديد في المهنة سواء من الناحية النظرية أو العملية يجب أن تقوم الجمعيات المهنية بنشره بين باقي الأعضاء.

* **المساواة:** تعني أن المكانة التي يتمتع بها العضو في المجتمع المهني يجب أن تستند إلى إنجازاته العلمية والعملية في إثراء النظرية وتطوير الممارسة العملية دون النظر لأي اعتبارات أخرى.

* **التأييد:** ويعني تأييد أعضاء المهنة لبعضهم في حالة نشوب نزاع بين عضو وأي طرف خارجي، ويجب أن يتحاشى المدقق أي تصرف من شأنه إضعاف سلطة زميله أو الإضرار بسمعته، بل يجب أن يدعم سلطة زميله ويدافع عن سمعته إذا ما تعرضت للتهديد دون وجود مبرر لذلك.

ج) علاقة المدقق بالمجتمع:

بين الباحثون في هذا الصدد أن دستور آداب وسلوك المهنة يحمل بين طياته عقدا ضمينا بين مهنة المدقق والمجتمع توافق المهنة بموجبه على منع أعضائها من استغلال السلطة التي يمنحها لهم القانون في نطاق اختصاصهم لتحقيق مصالح شخصية، بل يجب أن يسلك المدقق سلوكا من شأنه زيادة مقدرة المهنة على خدمة المجتمع والحفاظ على ثقته في جودة الخدمات التي تقدمها المهنة وخاصة في التقارير التي يصدرها المدقق بمناسبة القيام بمهام التدقيق.

المطلب الثالث: مسؤوليات المدقق

تقسم المسؤوليات التي تقع على عاتق المدقق إلى ثلاثة أشكال وهي: مدنية، جزائية وانضباطية:

1- المسؤولية المدنية:¹

إن مهمة المدقق لا تتم فقط المساهمين والأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم بطريقة قانونية، بل تتم وبدرجات مختلفة العديد من الأشخاص الذين لديهم مصلحة مع المؤسسة المراقبة، سواء لأنهم يعملون بداخلها كالمسيرين والأجراء، أو لأنهم تربطهم علاقات اقتصادية معها كالمستثمرين والبنوك والدائنين... الخ. إن كل هؤلاء ينتظرون من المدقق أن يبذل العناية المهنية اللازمة في تأدية مهامه، وفي حالة لم يبذل هذه العناية المهنية، فلهم الحق في طلب التعويض عن الضرر الذي قد ينتج عن ذلك واضعين بذلك المدقق أمام مسؤولية مدنية.

ولكي تقوم المسؤولية المدنية على مدقق الحسابات يجب أن تتوفر ثلاثة عناصر وهي:

- حصول إهمال وتقصير من جانب مدقق الحسابات في أداء واجباته المهنية.
 - وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال مدقق الحسابات.
 - علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير المدقق.
- إن المبدأ العام هو أن مدقق الحسابات أثناء تأدية مهمة عادية ملزم بتوفير الوسائل دون النتائج، وبالتالي فإن عميله يجب أن يثبت:
- إما الخطأ العمدي من مدقق الحسابات.
 - وإما التقصير من مدقق الحسابات: وهذا لا يمكن أن يقيم إلا من خلال مقارنة ما قام به المدقق وما يجب أن يقوم به أخصا بعين الاعتبار الاجتهادات العادية وفقا للمعايير المهنية.

¹ المرجع السابق، ص 54-55.

وفيما يخص الضرر الذي يمكن أن ينتج عن تقصير أو إهمال المدقق، فإنه يجب أن يكون أكيدا ومباشرا وفيه تعديا على حق مكتسب، إن الضرر في الغالب هو خسارة مالية يتعرض لها العميل أو الغير، كأن يستثمر شخص أمواله في شركة قبل تصفيتها على أساس أن المدقق صادق على الصورة الصادقة لها دون أي ملاحظة عن استمرارية استغلال الشركة. كما يجب على المتضرر أن يثبت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، هذه العلاقة بصفة عامة تنشأ عندما يكون تنفيذ الاجتهادات العادية سوف يمنع حدوث الضرر، فمثلا نقص الرقابات اللازمة لمدقق الحسابات هي أصل الضرر المتحمل من طرف الموردين الذين لم يجددوا عقودهم مع الشركة بسبب وضعيتها المالية.

ومن وجهة نظر المؤسسة محل المدقق، يكون هناك خطأ عندما لا يتولى المدقق أداء مهمة معينة على أكمل وجه، أو عندما يتخلى على إحدى التزاماته مثل غياب أو عدم كفاية الرقابة التي مارسها أو عدم كشف بعض الحقائق المتعلقة بأعمال الغش والتلاعبات لجمعية المساهمين.

ويرى أن مدقق الحسابات ليس من واجبه اكتشاف جميع الأخطاء والمخالفات التي يكون لها تأثيرا مباشرا على الحسابات التي يشهد على صحتها، ولكن من واجبه بذل العناية المهنية والاجتهادات المنصوص عليها في المعايير المهنية.

2- المسؤولية الجزائية:

لا تقتصر مهمة مدقق الحسابات على الجانب المالي للمؤسسة فقط والخدمات التي يقدمها لها، بل يساهم أيضا في الامتثال لقانون الأخلاقيات وتشجيع شفافية المعلومة المالية، وبذلك فإن مدقق الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة، وبالتالي فإن المدقق الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاته، فإنه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية ويتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤولية.¹

إن المدقق كغيره من الأشخاص يمكن أن يرتكب جريمة جنائية في القانون العام مثل: النصب، خيانة الأمانة، مخالفة تشريع العمل بصفته رب عمل، مخالفة التشريع الضريبي بصفته متعامل اقتصادي خاضع للضرائب والرسوم، هذه الوضعيات التي تنشأ عنها مسؤولية جزائية هي ليست خاصة فقط بمهنة التدقيق، وهناك مخالفات أخرى خاصة بمهنة التدقيق قد ترتكب ويعاقب عليها القانون الجنائي كالاستعمال غير الشرعي لصفة مدقق الحسابات.²

¹ المرجع السابق، ص55-56.

² شريقي عمر، محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2010.

وفيما يخص العوامل المكونة للمسؤولية الجزائية لمدقق الحسابات، فإنه لا يمكن الحديث عن هذه المسؤولية إلا بتوفر ثلاثة عناصر رئيسية وهي:¹

* **العنصر القانوني:** حيث لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة إلا بوجود نص قانوني.

* **العنصر المادي:** يجب أن يكون الفعل قد أنجز فعلا.

* **العنصر الأخلاقي:** يجب أن يحدث الخطأ عمدا وبشكل مفترض.

3- المسؤولية الانضباطية (التأديبية):²

إن مهمة مدقق الحسابات هي في الواقع وفي جميع الدول تنظمها قوانين ومراسيم تنص على أحكام خاصة بهذه المهنة وتضع الواجبات المهنية الخاصة بها، كما تمارس هذه المهنة تحت سلطة هيئة معينة لها نظامها الداخلي، وتنشأ المسؤولية الانضباطية من مخالفة أعضاء المهنة للقوانين المنظمة للمهنة والواجبات المهنية والنظام الداخلي للهيئة التي يعملون تحت سلطتها، هذه الهيئة التي تضع عقوبات تأديبية للمخالفين حسب درجة خطورة المخالفة المرتكبة وتسهر على تنفيذها.

إن العمل الانضباطي هدفه الدفاع عن مصلحة عامة مهنية وشرف المهنة، وهو يختلف عن العمل الجنائي والمدني، وهذا يدل على أنه:

- يمكن أن يتهم مدقق الحسابات بخطأ انضباطي عن عمل معين على الرغم من أنه لم يدان عليه سواء جزائيا أو مدنيا.

- يمكن أن يدان المدقق على المستوى الانضباطي على نفس العمل الذي أدين عليه جزائيا أو مدنيا.

وفيما يخص نطاق الخطأ الانضباطي فهو واسع نوعا ما لأنه يشمل:

- كل مخالفة للقوانين والتنظيمات والقواعد المهنية.

- كل تقصير مهم.

- كل عمل مخالف للأمانة والشرف، حتى ولو كان لا يرتبط مباشرة بممارسة مهنة التدقيق.

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² المرجع السابق، ص 56-57.

المبحث الثاني: تنفيذ عملية التدقيق المحاسبي والمالي

حتى يضمن المدقق الوصول إلى الهدف الرئيسي يسعى لأداء مهمته وفق مراحل متكاملة حيث يقوم بتخطيط عملية التدقيق ثم تقييم نظام الرقابة وجمع أدلة الإثبات وفي الأخير تقديم التقرير.

المطلب الأول: تخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفاعلي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة، وحتى يتفادى هذا لا بد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع¹.

1- الخطوات التمهيديّة:

هناك عدد من الخطوات التمهيديّة التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق، والمتمثلة فيما يلي:²

*التحقق من صحة تعيينه: والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.

*الاتصال بالمدقق السابق: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
*التأكد من نطاق عملية التدقيق.

*اتصالات أولى مع المؤسسة محل التدقيق: إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يشتغل معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها، وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه، فقد يتعذر عليه

¹ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص28.

² خالد راغب الخطيب وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص139.

تكرارها.

***فحص وتقييم النظام المحاسبي:** يقوم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.

***الإطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة:** فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية التي أعدت عن السنة السابقة، ويطلع على تقرير المدقق السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق، ودراسة تقرير مجلس الإدارة.

***فحص التنظيم الإداري:** حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالمؤسسة، ومدى الاختصاص لكل منهم، وصورة من توقيعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.

***النظام الضريبي:** رغم أن الناحية الضريبية ليست التزاما مباشرا للمدقق، إلا أنه يتعين عليه الإطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق، وكذا معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة، وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الالتزام الضريبي.

2- مخطط التدقيق:

عقب انتهائه من كافة الخطوات التمهيديّة، يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق، وترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم، ومن بين ما يتضمنه ما يلي¹:

- الأهداف الواجب تحقيقها.

- الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف.

- تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة وإجراء.

- تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة وإجراء.

- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء.

- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

البرنامج ليس سردا لخطوات، بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ لمستويات

مهنية متعارف عليها، والبرنامج يخدم عدة أغراض، فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق وتعليمات فنية وتفصيلية لمساعديه لتنفيذها، فالبرامج أداة رقابة وتخطيط تساعد المدقق على تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات المستنفذة في كل عملية، كما أنه من غير الممكن أن يقوم المدقق بتطبيق نفس البرنامج في كامل المؤسسات التي يقوم بتدقيقها حتى لو كانت هذه المؤسسات تنشط في نفس القطاع، لأنه لكل مؤسسة خصوصياتها سواء على

¹ المرجع السابق، ص143.

مستوى الهدف أو حتى على مستوى حجم المعطيات والمعلومات المحاسبية المتواجدة بها، فلكل مؤسسة ظروف العمل الخاصة بها وما يميزها عن غيرها.¹

يمكن تصنيف نوعين من برامج التدقيق هما:

(أ) برامج تدقيق ثابتة أو مرسومة مقدما:²

هي برامج تحوي كافة الإجراءات والخطوات التي تدخل في كافة عمليات التدقيق، يتقيد بها المدقق ومساعدوه أثناء أدائهم لمهامهم، غير أنها لا تخلو من بعض التعديلات التي تعتبر ثانوية، والتي يضيفها المدقق بناء على قيامه بالخطوات التمهيدية وما تمنحه له من خصوصيات المؤسسة المدققة دون غيرها من المؤسسات السابقة، وهذه البرامج مزايا عديدة أهمها:

- أنها تعتبر تعليمات صريحة واضحة لخطوات العمل الواجب إتباعها.

- أنها ضرورية في المشاريع الكبيرة المتشعبة لإحكام خطة العمل.

- أنها تمكن بل تساعد على تقسيم العمل بين المدقق ومساعديه كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه.

- أنها تطمئن المدقق إلى عدم السهو عن اتخاذ بعض الإجراءات أو الخطوات الضرورية، كما تحول دون التكرار لبعض الخطوات.

- باستعمالها يستطيع أي مساعد أن يتم العمل دون عناء أو ضياع وقت، في حالة غياب المساعد الآخر المنوط به مثل هذا العمل.

- يعتبر البرنامج سجلا كاملا بما قام المدقق بأدائه، وبذلك يستخدم كدليل في حال المنازعات، كما يستخدم كأداة مراقبة على المساعدين.

- أخيرا فإن هذا النوع يعتبر أساسا لعمليات التدقيق في الأعوام المقبلة ونواة لها.

لكن بالرغم من هذه المزايا، يعاب على هذا النوع من البرامج أنه قد يحول خطوات التدقيق إلى عمليات روتينية تنقص من استقلالية تفكير المدقق وتقديره الشخصي، كما أنه يقتل روح الإبداع والابتكار لديه، ولكن يمكن تفادي هذه العيوب أيضا إذا ما شجع المدقق موظفي مكتبه دوما على إبداء ملاحظاتهم عن تلك البرامج الموضوعية واقتراح التعديلات التي يرونها مناسبة، إضافة إلى قيام المدقق بمراجعة البرنامج الثابت هذا بين الحين والآخر ليدخل عليه ما يراه مناسبا من التعديلات.

(ب) برامج تدقيق متدرجة:³

تتمثل في تحديد الخطوط الرئيسية لعملية الفحص والتدقيق، وترك الخطوات التفصيلية الواجب إتباعها وكمية الاختبارات إلى ما بعد الشروع في عملية التدقيق، أي يتم تقريرها أثناء القيام بعملية التدقيق، ويمكن هذا النوع

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 212.

³ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الموظفين من استغلال خبراتهم والتماشي مع الظروف المحيطة بهم، وأهم ميزة في هذا النوع من البرامج هو كونه يسمح للقائمين بأعمال التدقيق من التفاعل مع الظروف التي قد تطرأ خلال القيام بعملية التدقيق، دون شروط أو قيود مسبقة قد تحد من فعالية الحلول.

3- الإشراف على مهمة التدقيق:¹

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم، بل هو مطالب بالإطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها، باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية التدقيق.

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي:

- توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق.
- حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة.
- إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق.
- ترتيب المهام حسب الأولويات.
- فحص العمل المنتهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض الاستغلال الأمثل للطاقات.
- حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدین لتفادي العجز أو الزيادة.
- حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدین لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم.
- طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدین بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم.

4- أوراق العمل:²

أوراق التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، من الإجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها، الالتزام بالسياسات، ونتيجة عملية التدقيق، الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.

تسمح أوراق العمل للمدقق بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بإبداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن التمييز بين أوراق التدقيق وفق نقطتين هما:

أ) الملف الدائم:³

يشمل الوثائق الأساسية في المؤسسة الصالحة للاستعمال في الدورات اللاحقة، كما أن محتويات هذا الملف تختلف

¹ زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر، الأردن، 2009، ص79.

² المرجع السابق، ص80.

³ محمد التهامي طواهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص128-130.

من مؤسسة إلى أخرى ومن مكتب تدقيق لآخر، وعموماً يمكن أن يشتمل هذا الملف على:

***عموميّات:** تشمل كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمؤسسة، وكل ما يصف عملياتها وأنشطتها ومراحل التصنيع الأساسية داخلها والخريطة التنظيمية، مع ذكر أسماء ومراكز الأشخاص المسؤولين داخلها والوسائل التقنية الكفيلة بتحقيق الخطة الإنتاجية المرسومة من قبلها.

***وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية:** يشتمل هذا البند على كل التقارير المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للسنوات الماضية، مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها ومدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى المديرية والوظائف.

***الحسابات السنوية والتقارير:** يحتوي هذا العنصر على كل الحسابات المتعلقة بالمؤسسة من أصول وخصوم، حسابات النواتج والأعباء، حسابات النتائج، برامج التدقيق بالنسبة للسنوات الثلاث الماضية، وكذا التقارير العامة والخاصة والاستثنائية المتعلقة بحسابات المؤسسة.

***التحاليل الدائمة للحسابات:** يكون من المفيد أن يحتفظ المدقق في ملفه الدائم ببعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات، بغية مقارنتها بالسنوات السابقة وأخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة، عادة ما تستخدم تحاليل الحسابات المتعلقة بالمصاريف الإعدادية، الأسهم، القروض، الديون طويلة الأجل، الزبائن، المؤونات، الموردين، المخزونات وإلى غير ذلك من الحسابات التي يرى المدقق أهميتها انطلاقاً من طبيعة نشاط المؤسسة.

***كل ما يتعلق بالجانب الجبائي والاجتماعي:** يحتفظ المدقق بالوثائق الواردة من إدارة الضرائب والدالة على نظام التصاريح الواجب إتباعه وعلى المعدلات الواجب الخضوع لها وكل ما يتعلق بالرقابة الجبائية والشبه جبائية والاشتراك في الضمان الاجتماعي نظراً لأهميتها، وكذلك الشأن بالنسبة للوثائق المتعلقة بالعلاقات مع المنظمات العمالية داخل المؤسسة والنظام الاجتماعي داخلها.

***كل ما يتعلق بالجانب القانوني:** تحتوي هذه النقطة على العناصر المكونة للشق القانوني للمؤسسة، مثل محاضر الاجتماع لمجلس الإدارة، وكذلك العقود المبرمة مع المؤسسة كعقد التأمين أو عقود الصفقات والوثائق المتعلقة ببراءة الاختراع وما يتعلق بالتقارير القانونية.

ب) الملف الجاري:¹

يتعلق هذا الملف بالسنة الحالية، ويتضمن وثائق الدورة موضوع التدقيق المالية منها والمحاسبية مع أدلة الإثبات التي جمعها المدقق، ويمكن أن يشتمل هذا الملف على الوثائق التالية:

- برنامج تفصيلي لعملية التدقيق.
- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة لأرصدها.

¹ المرجع السابق، ص 131.

- التقارير العامة والخاصة المتعلقة بالدورة موضوع التدقيق.
- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير المدعم لذلك، الوسائل المستعملة في التقييم.
- الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفحوصة.
- كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك، العملاء، والموردون.
- المشاكل التي صادفت المدقق أثناء أداء مهمته.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات

1- تقييم نظام الرقابة الداخلية:¹

تعددت واختلفت التعاريف التي تخص نظام الرقابة الداخلية باختلاف الجهات الصادرة عنها ولو أنها كانت تصب في نفس المضمون.

فكان تعريف مجلس خبراء المحاسبة الفرنسيين: "نظام الرقابة الداخلية هو مجموع الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، لتحقيق الهدف المتعلق بتأمين الحماية للأصول وكذا نوعية المعلومة، ومن جانب آخر ضمان تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين النجاعة."

في حين عرفته المنظمة الوطنية لمحافظة الحسابات الفرنسية بأنه: "نظام مشكل من مجمل الإجراءات والرقابات المحاسبية وما يليه، والتي تقوم الإدارة بتعريفها وتطبيقها وحراستها تحت مسؤوليتها من أجل التحقق من :
- حماية الأصول .

- صدق وصحة التسجيلات المحاسبية والحسابات السنوية الناتجة عنها.

- التسيير المنظم وبنجاعة لعمليات المؤسسة.

- تطابق القرارات مع سياسة الإدارة.

باعتباره الخطة التنظيمية التي تساعد على التحكم في المؤسسة، فلا بد على المدقق أن يحكم على مدى سلامة هذا النظام، كون عملية الفحص التي يقوم بها تقتصر على مجموعة من العينات باعتبار استحالة تدقيقه لكل الحسابات ويحدد نطاق هذه العينات وفقاً لمدى سلامة نظام الرقابة الداخلية، كما أنه يعتمد عليه كونه من غير الممكن للمدقق إثبات أن التسجيلات المحاسبية وكذا المستندات تعكس كل العمليات التي قامت بها المؤسسة.

¹ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص34-37.

في إطار مهمته المتمثلة في التقييم والحكم على نظام الرقابة الداخلية، يلتزم المدقق بجملة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

* **جمع الإجراءات:** سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، يقوم المدقق بجمع المعطيات (القوانين المختلفة، طرق العمل...)، ومعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك لتكوين بعض الآراء عن النظام ومقارنة ذلك ببعض المعايير، كما يتم استخراج بعض المعلومات من المجلدات والأرشيف ووضع خرائط أو فحص بعض خرائط سير العمليات لبعض النظم المطبقة بالمؤسسة، فهذا يساعد على سير المعلومات بطريقة أفضل من الطرق الإنشائية و المتمثلة في تجميع إجابات من العاملين بالمؤسسة.

* **اختبارات الفهم والتطابق:** تبين الأدبيات المحاسبية طريقة عمل كتبها الخبراء والمسؤولين لمعرفة سهولة أو صعوبة تطبيق الإجراءات، فليتأكد المدقق من درجة الاعتماد، يجب أن تدعم باختبار النظام للتأكد من أن الإجراءات التي ذكرت والتي تمت ملاحظتها خلال مرحلة الفحص يتم تطبيقها بالفعل كما هو مذكور في خرائط سير العمليات، الوصف الكتابي، والمحادثات التي تمت مع المسؤولين والعاملين.

* **التقييم الأولي للرقابة الداخلية:** إذا تمكن المدقق من الحصول على معلومات كافية حول نظام الرقابة الداخلية، يمكنه أن يعطي تقييماً أولياً لهذا النظام، فإذا كان النظام يعمل بطريقة محددة وجيدة فهذا يؤكد قوته ومصداقيته، في حين إن أدت عملية الفحص إلى الاستنتاج بأن النظام غير مرضي وأنه يجب عدم الاعتماد عليه فهذا يؤكد وجود نقائص و ثغرات تخلق أخطاء مع احتمال وجود تلاعب وغش، فلاستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف هناك طريقتين:

- الأولى تكمن في فحص نظام الرقابة الداخلية والبحث عن قوة وضعف النظام.

- والثانية أكثر شكلية وتتمثل في طرح بعض الأسئلة مجمعة في قوائم تدعى قوائم استقصاء الرقابة الداخلية.

* **اختبارات الاستمرارية:** يتأكد المدقق من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا، أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

* **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** باعتماده على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر، يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف (ضعف التصور) التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام، بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط الضعف ونقاط القوة) يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات، تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه المدقق إلى الإدارة، كما تمثل إحدى الجوانب الإيجابية لمهمته، يسهل أو يصعب فحص الحسابات والقوائم المالية حسب مدى جودة المراقبة الداخلية، بتعبير آخر إن جودة هذا النظام تجعل المدقق يخفف تدقيقاته وتحرياته المباشرة وأن ضعفه يجعله يتعمق أكثر في ذلك، يتميز النظام الجيد بتنظيم داخلي جيد، يظهر ويحدد بكل وضوح:

- وظيفة ومسؤولية كل فرد في المؤسسة في شكل مكتوب إن كان ذلك ممكناً، ومفهوم من طرف الجميع.
- نظام يعطي الرخص اللازمة ويراقب كل العمليات في شكل إجراءات وطرق العمل التي ينبغي إتباعها عند إنجاز كل عملية من العمليات التي تقوم بها المؤسسة، كما يعطي كيفية معاملتها وإدخالها في نظام المعلومات الذي يمثل الصورة للنظام الحقيقي المتمثل في المؤسسة.
ينبغي لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتطبيق محتواه وجود موظفين ذوي كفاءات عالية وإخلاص في العمل يؤمنون أن تحقيق المؤسسة لأهدافها تحقيق لأهدافهم.

2- جمع أدلة الإثبات:

رغم تعدد التعاريف التي تناولت أدلة الإثبات إلا أنها تشترك جميعها في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والآمال والعادات وتنبؤات من ينفذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص لآخر.

فالأدلة هي التي تمدنا بالوسائل الكفيلة للوصول بالتأكد إلى حد المعرفة وليس مجرد الاعتقاد، ومن ثم فهي المفتاح إلى الحقيقة التي تعني المطابقة مع الواقع، بغرض وضع الأساس الملائم لإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية، وفي إطار سعيه إلى تأكيد محتوى تقريره النهائي، فإن المدقق مطالب بجمع مجموعة من الأدلة وقرائن الإثبات الكافية والملائمة في آن واحد.¹

قد تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكالاً مختلفة غير أنه يمكن للمدقق استخدام أهمها، والتي يمكن حصرها

فيما يلي:

***المستندات:** المستندات من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وهي على ثلاثة

أنواع:² - مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها، كقواتير الشراء مثلاً.

- مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجها، كقواتير البيع وإيصالات القبض.

- مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة، كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

تعتبر المستندات المتأتية من خارج المؤسسة أقوى من تلك المعدة من قبل المؤسسة، حيث تزداد إمكانية الغش

والخطأ في الحالة الأخيرة، ويتركز عمل المدقق في تدقيق المستندات على فحصها من النواحي الشكلية والقانونية

والموضوعية، وعليه أن يظل يقظاً لأن باستطاعة أي شخص تزوير المستندات والتوقيع.

***الفحص المادي:** يقصد به قيام المدقق بحصر أو عد أصل من الأصول الملموسة بصورة مادية، وغالبا ما يرتبط

هذا النوع من الأدلة بفحص كل من المخزون والنقدية، كما يمكن استخدامه في التحقق من وجود الأوراق المالية

¹ المرجع السابق، ص 37.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص 180.

وأوراق القبض وأصول ثابتة ملموسة، يمكن القول أن الفحص المادي وسيلة موضوعية للتحقق من المعطيات حول كل من مقدار ووصف الأصل أو تقييم جودة وحالة الأصل، رغم أهمية هذا النوع من الأدلة إلا أنه غير كاف لوحده في بعض الحالات، كون وجود الأصل لدى المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيتها له، كما أن قيام المدقق بمجرد كل عناصر الأصول يعد أمراً مستحيلاً، وبالتالي يجب دعمه بأدلة أخرى.¹

***المصادقات:** تتمثل في استعانة المدقق بأطراف مستقلة عن المؤسسة تتمثل في مجموع المتعاملين معها من أجل تزويده بمعلومات سبق أن طلبها منهم والتي قد تكون في صورة إجابات تصريحية أو كتابية، وتعد المصادقات من أقوى الأدلة.²

***الفحص التحليلي:** يقصد به استخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلاً) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.³

يلجأ المراقب إلى تقنية التحليل في بداية المهمة ليوحه عملية التدقيق التي يجب القيام بها، كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها، هذا بالإضافة إلى مقارنة تلك المؤشرات أو بعضها على الأقل مع المؤشرات والمعايير النموذجية للنشاط الذي تزاوله المؤسسة وللقطاع الذي تنتمي إليه لمعرفة مكانتها فيه.⁴

***وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** إن سلامة نظام الرقابة الداخلية يعد معياراً للحكم على مدى انتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية وما تحتويه من بيانات وخلوها من الأخطاء والغش والتلاعب، ليس المقصود بالوجود هنا مجرد كون النظام مكتوباً في لوائح وتعليمات، بل يجب أن يكون منفذاً وموضوعاً حيز التطبيق العملي، أما في حالة العكس وهو ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإن ذلك يدل على إمكانية توفر هذه المستندات والسجلات على أخطاء وتلاعبات، ما يوسع نطاق الاختبارات على العينات التي يقوم بها المدقق والتي قد تكون بدورها قرينة له لدى امتناعه عن المصادقة على القوائم المالية.⁵

***صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:** إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات كبيرة الحجم يصاحبه تشعب في العمليات المحاسبية ما قد ينتج عنه أخطاء حسابية، لذلك نجد أن الاعتماد على الآلات الحسابية يسمح بتفادي تلك الأخطاء مع سرعة الإنجاز، وبالتالي فإن وقوف المدقق على استعمال الحاسبات الآلية يعتبر دليلاً على انتظام السجلات والدفاتر على الأقل من هذه الناحية وهو ما يسمح له باستخدامها كدليل إثبات.⁶

¹ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص38

² نفس المرجع والصفحة سابقاً.

³ المرجع السابق، ص39.

⁴ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص93.

⁵ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص181.

⁶ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص40.

*الاستفسارات من العميل: يعني الحصول على معلومات شفوية أو مكتوبة من العميل عن طريق توجيه المدقق مجموعة من الأسئلة له والتي غالبا ما توجه إلى العاملين لدى العميل في مختلف المجالات، ولكن تعتبر الاستفسارات أقل صلاحية من الأدلة الأخرى نظرا لكونها ليست من مصدر مستقل، وبالتالي فهي عرضة للتحيز وفقا لأهواء العميل.¹

المطلب الثالث: تقديم التقرير

تقرير مدقق الحسابات:

يعتبر التقرير الركيزة التي تعتمد عليها الفئات المختلفة التي يخدمها المدقق كالمستثمرين والمقرضين ورجال الاقتصاد وإدارة المؤسسة وغيرهم، لأن هذه الفئات المختلفة تولي تقرير المدقق عناية فائقة حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها الحالية منها والمستقبلية، يكون التقرير عادة موجها إلى الجهة التي قامت بتعيين المدقق، أي إلى المالك الفرد في المؤسسات الفردية، أو إلى مجلس الشركاء في شركات الأشخاص، أو إلى المساهمين ممثلين بالهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال، وهكذا نجد أن التوجه يختلف باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة محل التدقيق، لأن التعيين يختلف أيضا حسب الشكل.²

يعتبر تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال، والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.³

بالإضافة إلى هذا وكما سبق وأن قلنا في إطار معايير إعداد التقرير، فإنه يتعين على المدقق التطرق إلى مجموعة من العناصر أو الضوابط لمحتوى التقرير على غرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية، الالتزام والثبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه. يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية، وعموما يمكن الوقوف على أربع أنواع من التقارير:

- تقرير نظيف.

- تقرير تحفظي.

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

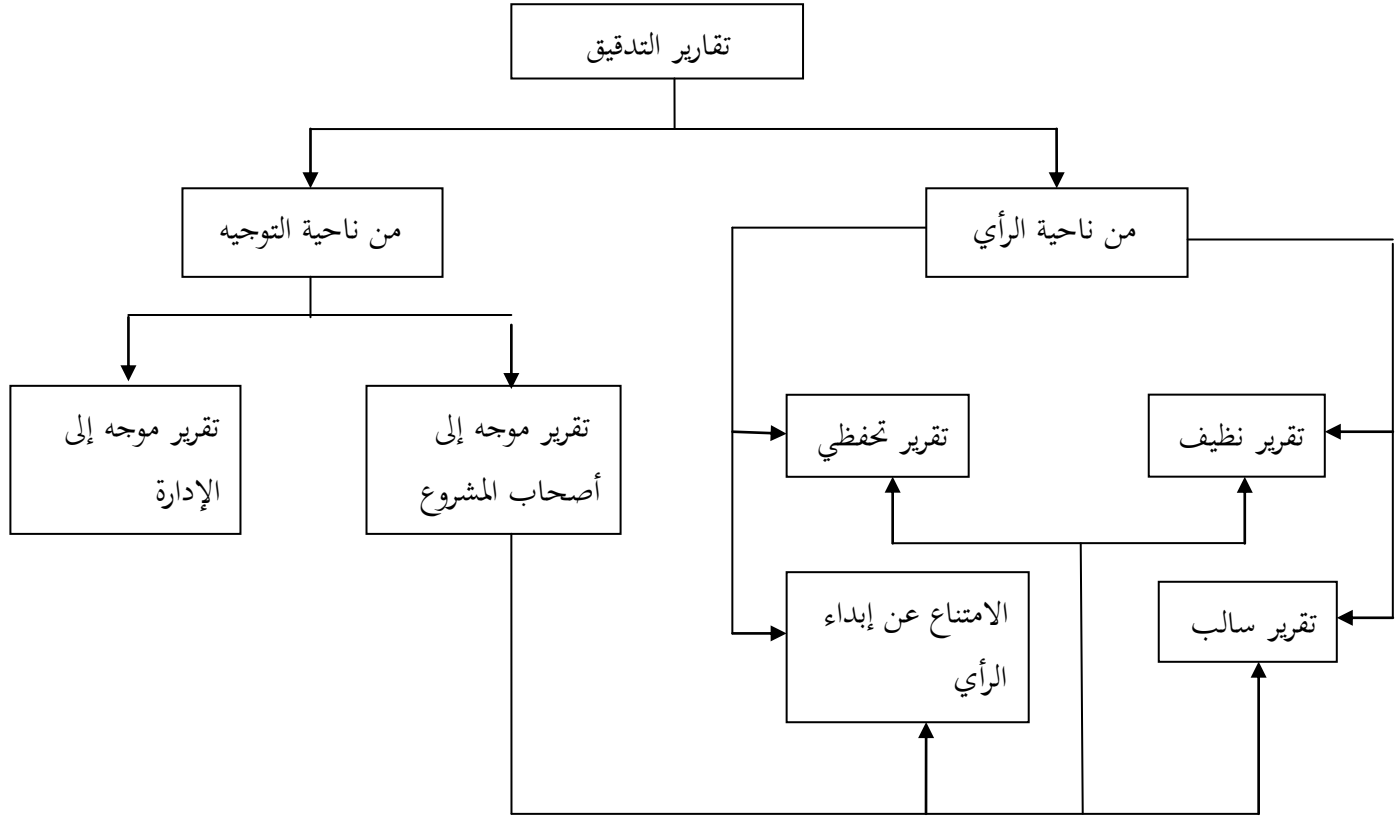
² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ عبد الفتاح الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 316.

- تقرير سالب.
- الامتناع عن إبداء الرأي.

يمكن توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق في الشكل التالي:

شكل رقم 1.2: أنواع تقارير التدقيق



المصدر: محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

***التقرير النظيف**: يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي:¹

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.
- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.
- حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

¹ يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 260.

***التقرير التحفظي:** يقوم مدقق الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المدقق، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.¹

***التقرير السلبي:** يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.²

يعتبر الرأي السلبي أمراً نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذ هذه التوصيات.³

***الامتناع عن إبداء الرأي:** يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي في عن القوائم المالية موضوع التدقيق، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي:⁴

- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرض عليه من إدارة المؤسسة، وذلك بعدم تمكنه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكنه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدهم مع الشركة.
- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهّن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد المؤسسة كتعديدها على حقوق الاختراع لمؤسسة أخرى، أو قضية من عمال المؤسسة يطالبون بدفع تعويضاتهم وغيرها.
- في حالة قيام زميل آخر للمدقق الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية، في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها.
- عندما يتعذر على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك.

- وغالبا ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سييدي المدقق رأيه فيها.

¹ خالد راغب الخطيب وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص 138.

³ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁴ يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 264.

المبحث الثالث: أهم وسائل التدقيق المحاسبي والمالي

يعتمد المدقق على وسائل معينة أثناء أدائه لمهمته أهمها وسائل فنية كالجرد بالإضافة إلى وسيلة النظام الآلي وذلك لتقديم رأيه حول الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

المطلب الأول: الوسائل الفنية للتدقيق المحاسبي والمالي

1- الجرد الفعلي:¹

يعتبر الجرد الفعلي لعناصر الموجودات من الأدلة القوية التي يعتمد عليها المدقق، حيث يقوم المدقق أو أحد مساعديه بإجراء الجرد الفعلي للحساب الذي يرغب في التأكد من وجوده فعلا بالمؤسسة، وتقتصر هذه العملية على الموجودات المادية كالbضائع والاستثمارات والنقدية... الخ. فعندما يقوم المدقق بتدقيق بعض عناصر الأصول، فإنه بالإضافة إلى التدقيق المستندي للتأكد من صحة ملكية الأصل فإنه يلجأ إلى جرد المحتويات التي يشتمل عليها الأصل للتأكد من وجوده الفعلي ومطابقة ذلك مع الرصيد الدفترى له.

ولتحقيق الغاية من الجرد الفعلي، يجب توفر بعض الشروط منها:

- حضور المدقق أو أحد مساعديه أثناء عملية الجرد، إذ لا يوجد دليل أقوى من دليل يحصل عليه المدقق بنفسه.
 - أن تكون للمدقق القدرة على معرفة الأشياء التي يقوم بجردها.
 - القيام برقابة فعالة وشاملة على جميع العناصر الخاضعة للجرد حتى لا يتم إحلال عنصر محل عنصر آخر.
 - أن تكون للمدقق معرفة بالنواحي الفنية المتعلقة بالمشروع أو الاستعانة بخبير مختص.
- وفي حالة جرد النقدية والاستثمارات في الأوراق المالية، فإنه يفضل جرد النقدية كلها مرة واحدة وهذا لاحتمال تغطية العجز في إحدى الخزائن عن طريق سحب مبالغ من خزائن أخرى خضعت للجرد ثم إعادة المبلغ المسحوب بعد إتمام الجرد إلى الخزينة التي سحب منها في أول الأمر، وكذلك بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية نظرا لاحتمال استعمال بعض الأوراق مرتين في عملية الجرد إذا ما تمت العملية أكثر من مرة.

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

كما نشير إلى أن الجرد الفعلي يمكن استعماله في حالة الأصول الملموسة فقط، ولا يمكن استعماله على الأصول المعنوية كشهرة المحل للتحقق من وجودها.

2- المصادقات:

يقصد بها عادة الإقرارات الخطية المطلوبة للاعتراف بصحة بعض البيانات، فعندما يريد المدقق أن يتأكد من صحة حسابات العملاء فإنه يلجأ إلى استعمال وسيلة معينة ألا وهي الاعتماد على إقرار مكتوب من طرف كل عميل، والغرض من هذا الإقرار هو التأكد من صحة أو خطأ رصيد حسابه لدى المؤسسة التي يراقبها في نهاية الدورة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدقق يطلب من المؤسسة إرسال خطابات إلى العملاء يطلب فيها منهم إقرارا مكتوبا أو مصادقا حول أرصدة حساباتهم لدى المؤسسة التي يقوم بتدقيقها.¹

ومن هنا يمكن القول أن المصادقات تعتبر من الأدلة القوية التي يعتمد عليها المدقق، ولكن هناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها لتجنب التلاعب عند استعمالها وهي:²

- يجب أن تصدر طلبات المصادقات للغير من إدارة الشركة نفسها.
- يجب أن يشرف المدقق أو نائبه على عملية إعداد هذه المصادقات وإرسالها للغير.
- يجب أن تقوم إدارة الشركة بإخبار من ترسل إليهم المصادقات.
- يجب دراسة الردود من حيث التوافق أو الاعتراض.

3- المراجعة المستندية:³

تعتبر المستندات من أهم الأدلة التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وتهدف المراجعة المستندية إلى جمع العدد الكافي من أدلة الإثبات والقرائن التي تثبت صحة العمليات التي سبق تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وعدم تعارضها مع أنظمة المشروع والقوانين، ومن أمثلة هذه المستندات التي تقدم للمدقق نجد العقود، مستندات المصاريف، فواتير البيع، محاضر اجتماعات مجالس الإدارة، فواتير الشراء...إلخ.

وبعد مراجعة البيانات الواردة في المستند، على المدقق أن يقوم بإلغائه ويستعمل في ذلك خاتم باسمه أو كلمة تدل على أن المستند قد روجع، والهدف من إلغاء المستند هو عدم تقديمه مرة ثانية لإثبات عملية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه في المشروعات الكبيرة ونظرا لكثرة العمليات فإن حجم المستندات المتداولة يكون كبيرا، لذا فإنه يتعذر على المدقق مراجعة كل هذه المستندات، ولهذا فإنه يلجأ في أغلب الأحيان إلى أسلوب المراجعة الاختبارية التي تقوم على اختيار عينة من هذه العمليات وفحص المستندات الخاصة بها وتعميم النتائج في الأخير

¹ المرجع السابق، ص38.

² محمد سعيد شهوان، الوجيز في مراجعة وتدقيق الحسابات، جمعية عمال المطابع، القاهرة، ص38.

³ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص39.

على كل المستندات، ويبقى المدقق مسؤولاً عن كافة العمليات وليس على العينة التي قام بمراجعتها مراجعة مستندية فقط.

4- المراجعة الحسابية:¹

هناك احتمالات كثيرة للخطأ الحسابي في دفاتر المؤسسة، ولهذا فإن هذه المراجعة تهدف إلى التأكد من سلامة العمليات الحسابية الواردة في الدفاتر والسجلات من جمع وضرب وطرح وقسمة، ونقل المجاميع من صفحة لأخرى بالدفاتر، ضف إلى ذلك ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، ويشمل نطاق المراجعة الحسابية ما يلي:

- مراجعة المجاميع الموجودة في ميزان المراجعة وكذلك عناصر الأصول والخصوم والتأكد من صحة الرصيد الممثل لصافي الربح أو الخسارة.
 - مراجعة حسابية لأرصدة دفاتر الأستاذ.
 - مراجعة الكشوف التحليلية المقدمة إلى مدقق الحسابات مثل الكشوف التحليلية للإضافات الرأسمالية وكشوف الاستهلاك، وذلك بغرض التأكد من صحة هذه المجاميع.
 - تدقيق قوائم الجرد والحسابات الختامية من الناحية الحسابية.
- ويمكن القول أن هذه المراجعة لا تعتبر دليلاً نهائياً على اعتبار أن عمليات الحذف أو التكرار لا يمكن اكتشافها بمثل هذه المراجعة.

5- الاستفسارات:

قد ترد بعض الحسابات المبهمة حول المركز المالي في دفاتر وسجلات المؤسسة، لذا فإن المدقق يسعى إلى تدقيقها وإيضاحها عن طريق عملية الاستفسار التي تتمثل في توجيه أسئلة شفوية أو كتابية إلى رؤساء وموظفي الإدارة، وإذا كانت هذه الاستفسارات بالغة الأهمية تستدعي جهداً ومشقة وهذا لاحتمال إخفاء الحقيقة من قبل الأشخاص المستفسرين، فإنه على المدقق أن يحصل على شهادات رسمية وخاصة الكتابية منها وهذا لإمكانية الاحتفاظ بها، وتسمح عملية الاستفسار بتقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية وكذا إثبات الالتزامات التي لم تقيّد في الدفاتر، وتتوقف قوة القرائن التي يحصل عليها المدقق من خلال هذه الوسيلة على كيفية توجيه الأسئلة وصياغتها.²

¹ المرجع السابق، ص40.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص193.

وما يمكن ملاحظته على دليل الإثبات عن طريق الاستفسار أنه قد يتسم بالتحيز لصالح المؤسسة، ولذلك فإنه لا يمكن النظر إليه على أساس أنه دليل حاسم، وعلى المدقق العمل على تدعيمه بدليل إثبات آخر.¹

6- القياس والاستنتاج:

يقوم به المدقق بغية الحصول على أدلة إضافية تدل على قيام المؤسسة بعمليات معينة، ويصل إليها المدقق بواسطة مقارنة العناصر وربطها ببعضها البعض، ومن أمثلة ذلك: عند وجود القرض يستدعي ربطه بسداد فوائده المستحقة، كذلك دراسة النسبة بين حجم المبيعات وإجمالي الربح ومقارنتها بالسنوات السابقة أو المشاريع المماثلة يبين حسن سير المؤسسة أو سوءه، وكذلك مقارنة مصاريف معينة مع مصاريف السنوات السابقة، والهدف من إجراء هذه المقارنات بين العناصر وما يشابهها في السنوات السابقة أو في نفس السنة، هو استخلاص استنتاجات تمكن المدقق من الوصول إلى رأي فني محايد، وكذا إضافة أدلة جديدة نتيجة إتباعه هذه الطريقة على أن النتائج التي توصل إليها صحيحة.²

وتسمى كذلك هذه الوسيلة بالإجراءات التحليلية أو الفحص التحليلي، حيث أشارت الفقرة الخامسة من المعيار الدولي رقم (520) أن طرق تنفيذ الإجراءات التحليلية قد تتنوع من المقارنات البسيطة إلى التحليلات المعقدة التي تستخدم الأساليب الإحصائية المتقدمة، كما تطبق على البيانات المالية والبيانات المالية الموحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المدققين يختارون الإجراءات والطرق ومستوى التطبيق للموضوعات بناء على حكمهم الشخصي.³

ومما سبق، يمكن القول بأن المدقق لا يمكنه الاعتماد على مستند أو وثيقة معينة كدليل إثبات إلا بعد التأكد من صحته ثم اقتناعه به، وقد يلجأ إلى جمع عدة قرائن إثبات للتأكد من صحة عملية واحدة إذا كانت قرينة واحدة لا تقنعه، وقد يستعمل عدة وسائل للحصول على دليل واحد ومن أطراف مختلفة ليثبت قوة الدليل الذي حصل عليه، كما أن المدقق لاقتناعه بالدليل يجب أن يكون هذا الأخير ملائماً وكافياً، ويجب أن يراعى في جمع هذه الأدلة عدة عوامل أهمها الوقت والتكلفة والأهمية النسبية.⁴

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² المرجع السابق، ص 41.

³ أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 257.

⁴ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المطلب الثاني: وسيلة النظام الآلي

1- تعريف الحاسوب:

هو عبارة عن مجموعة من الأجهزة المستقلة و المترابطة فيما بينها، تؤدي كل منها وظيفة محددة وتسمى المعدات تعمل بشكل متناسق ومنظم فيما بينها بفضل البرمجيات، ويقوم الحاسوب بوظيفة معالجة البيانات عن طريق عمليات حسابية ومنطقية عديدة دون تدخل الإنسان القائم على تشغيل الجهاز خلال تنفيذ العمليات¹. وتخضع وظيفة الحاسوب إلى ثلاث مراحل أساسية²:

- استلام البيانات والتعليمات وتخزينها (المدخلات).
- معالجة البيانات المدخلة حسب التعليمات (المعالجة).
- تقديم النتائج المحصل عليها من معالجة البيانات (المخرجات).

2- علاقة الحاسوب بمهنة التدقيق³:

بالرغم من كون التدقيق بمعناه التقليدي والشائع هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها المحاسب القانوني للمجتمع ولرجال الأعمال وللمالكين ولكل الجهات التي تحتاج إلى خدماته، إلا أن توسع الأعمال والمشاريع وتنوعها قد أوجدت خدمات أخرى، يمكن القول أن هناك ثلاث خدمات رئيسية يقوم المحاسب القانوني بتقديمها وهي:

- **التدقيق:** ويتضمن فحصاً لأدلة الإثبات على أساس الاختبار لتمكين المدقق من إبداء رأيه فيما كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة، وعن نتيجة نشاطها وتدققها النقدية في تاريخ معين.
- **الخدمات ذات العلاقة:** وتتضمن ثلاث خدمات فرعية هي الفحص والإجراءات المتفق عليها وإعداد الحسابات.
- **الخدمات الاستشارية:** إضافة للتدقيق والخدمات ذات العلاقة تقوم مكاتب المحاسبين القانونيين بتقديم خدمات مهنية أخرى، والتي من أهمها الخدمات الضريبية، وخدمات الاستشارات الإدارية والمالية والتشغيلية.

¹ عيادي محمد لمن، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص78.

² نفس المرجع والصفحة سابقاً.

³ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص163.

- فبالنسبة للمدقق فقد أوجب الحاسوب عليه إتباع نوعين من الإجراءات، الأولى هي الإجراءات التي يجب إتباعها عندما ينفذ التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب، والثانية هي إجراءات طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب، أما عند التكليف بمهمة إعداد الحسابات فيجب التعرف على عناصر ومكونات النظام المحاسبي الآلي، كالأجهزة ومجموعة البرامج الرئيسية والمساعدة والإجراءات والعنصر الإنساني مثلا، أما عند تقديم الخدمات الاستشارية فيجب الإلمام بالجوانب ذات الصلة باستخدام الحاسوب.
- وكذلك يقوم المدقق بتدقيق الأنظمة الآلية بواسطة برامج مراجعة الحاسوب المصممة لتنفيذ عملية التدقيق، وقد تكون هذه البرامج عامة أي يمكن استخدامها في أية عملية تدقيق أو خاصة، أي تكون معدة خصيصا لعملية تدقيق معينة وتقوم هذه البرامج بعدة مهام تنفيذا لعملية التدقيق، منها ما يلي:
- اختبار عينات إحصائية من المعاملات المختلفة، واختبار مدى صحتها ابتداء من القيود الأولية حتى الترسيد والتبويب النهائي.
 - اختبار مدى الثبات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية.
 - اختبار العمليات الحسابية المختلفة.
 - عمل جدول أعمال الديون للمدنيين وتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
 - عمل المقارنات واستخراج النسب المحاسبية للحسابات المختلفة.
- ومما لاشك فيه أن تشغيل البيانات إلكترونيا في بيئة التدقيق وهي نظم المحاسبة المالية التي تعتمد على استخدام الحاسوب، قد أثرت تأثيرا بالغا على عملية التدقيق وعلى المدقق نفسه، وأول فرض تقوم عليه عملية التدقيق هو قابلية البيانات المالية للتحقق منها، تستلزم القيام بجمع الأدلة حتى تعطينا الثقة في الرأي عن هذه القوائم المالية. كما أثر استخدام الحاسوب على الكفاءة المهنية للمدقق نفسه، الذي واجه في بداية الأمر صعوبات التدقيق في مؤسسة تستعمل الحاسوب في تشغيل البيانات المحاسبية، ولم تعد أدلة الإثبات واضحة ومادية بين مصدر الإثبات المستندي للعمليات المالية، ومخرجات تشغيل البيانات مع التزايد المزودج في تكنولوجيا الهندسة الإلكترونية والبرمجيات أكثر تعقيدا لمواجهة نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بتشغيل البيانات، كما أن الإمكانيات المتزايدة في ظل استخدام الحاسوب قد غيرت من الطريقة التي يفكر بها المدقق وكذا الأساليب التي يعتمد عليها في مهمته.
- وتكمن أهمية استخدام الحاسوب في التدقيق في أنه يعالج كميات هائلة من العمليات ويدرس الملفات فوراً ويصل إلى قاعدة البيانات المتكاملة بسرعة، ويتصل تلقائيا مع أجهزة الحاسوب الأخرى عبر شبكات الاتصال، وتهيئ الفرصة لاتخاذ القرارات، وتوفر المعلومات المناسبة التي تدعم هذه القرارات، بالإضافة إلى أنه يمتاز بالسرعة في إنجاز العمل والدقة في الوصول إلى النتائج.

إن استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية لعملاء التدقيق أو كأداة في عملية التدقيق لم يؤثر بالسلب أو الإيجاب على مفهوم استقلالية مدقق الحسابات، حيث ينبغي أن يتمتع المدقق بالاستقلال الذهني والمالي عند أدائه لكافة مهام التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات شأنه في ذلك شأن تدقيقه لنظم التشغيل اليدوي للبيانات.

إن المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ينص: على أنه يجب التوصل إلى عناصر إثبات جديدة بالثقة وذلك بالمعاينة والملاحظة والتحريرات والإثباتات، التي من شأنها أن تكون أساسا معقولا لإبداء الرأي العائد للبيانات المالية التي يدقق فيها، ويتطلب هذا ضرورة حصول مدقق الحسابات على أدلة إثبات كافية لتأييد رأيه بخصوص القوائم المالية المراد تدقيقها، وقد يتم تنفيذ ذلك عن طريق عملية التدقيق اليدوي أو باستخدام الحاسوب في تدقيق الحسابات، مما انعكس إيجابيا عن سرعة ودقة إنجاز عملية التدقيق رغم ما سببه انتشار استعمال الحاسوب من مشكلات منها توفير الأمان والحد من الأخطاء والغش.

3- أهمية استخدام الحاسوب في التدقيق¹:

وبالتالي فإن استخدام الحاسوب في مجالات التدقيق المختلفة يساعد في تقليل الوقت المبذول على العمليات الكتابية وعلى العمليات الحسابية وتقليل تكاليف عملية التدقيق بشكل عام وتنبع أهمية استخدامه في مجالات التدقيق في أنه يساعد على تحقيق الأمور التالية:

- تحسين عملية اتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي.

- تحسين جودة عملية التدقيق بشكل عام.

- إمكانية استخدام أساليب حديثة في التدقيق بسبب استخدام الحاسوب.

- إمكانية إنجاز بعض عمليات التدقيق المعقدة بدرجة أكثر سهولة.

إن استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر بحيث:

- تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة.

- تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي أي أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية.

¹ عيادي محمد لمن، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المطلب الثالث: إجراءات و أساليب التدقيق الحاسوبي

1- تعريف التدقيق الحاسوبي¹:

يعرف التدقيق في بيئة التشغيل الالكتروني بأنه: "اختبار منهجي للنتائج أو الهيكلة الحاسوبية، يقوم به شخص مستقل و مؤهل بهدف إبداء رأيه على التطابق مع المعايير المتعارف عليها عموماً".
يعتبر التدقيق الحاسوبي فحص مفصل لنظام معلومات المؤسسة (المكونات المادية، البرامج، الإجراءات، الرقابة...) يقوم به شخص مختص لحساب الإدارة أو لمساعدة فريق التدقيق المالي، و تتضمن هذه العملية التقييم، وتحديد مفاتيح الرقابة، واختبارها، وتقييم الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات.
أو "هو عملية جمع وتقييم لتحديد فيما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول المؤسسة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة"
وبناء على التعريف السابق فإن هدف التدقيق في ظل التدقيق الآلي للمعلومات يجب أن يتركز على التحقق من وجود:

- نظم معلومات محاسبية ملائمة توفر المعلومات لإعداد القوائم و التقارير السليمة بكفاءة عالية.
- نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء و المخالفات أو يقللها إلى حدها الأدنى.

2- إجراءات التدقيق المحاسبي²:

يقصد بإجراءات التدقيق تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المدقق القيام بها لتحقيق أهداف التدقيق حيث يتم توضيح هذه الإجراءات في برنامج التدقيق.
ولا توجد اختلافات جوهرية بين إجراءات التدقيق في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الاستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام المدقق لذلك فإن التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات

¹ المرجع السابق، ص166.

² المرجع السابق، ص176-178.

يجب أن يشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين، الأجهزة، البرمجيات وقواعد البيانات ولا بد للمدقق في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات تدقيق مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظرا للأسباب التالية:

- عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية، مما يضطر المدقق إلى استخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية.

- لا يمكن للمدقق قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية إلا بواسطة الحاسوب مما يتطلب استخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة التدقيق.

- هناك احتمال كبير لوجود تلاعب وإخفاء في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لذلك فإنه يجب الاهتمام بجودة أساليب الرقابة على التطبيقات نظراً لأهميتها في الحكم على مدى الاعتماد على أدلة إثبات التدقيق.

- تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال. ويمكن تقسيم إجراءات التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات إلى المراحل التالية:

أ) **المراجعة المبدئية:** يقوم المدقق بهذه الخطوة في بداية تشغيل النظام الحاسوبي وتهدف هذه الخطوة إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدفق العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبي الآلي وإلقاء الضوء على مدى استغلال الحاسوب في عمليات التشغيل وتحديد مدى اعتماد التطبيقات الحاسوبية وماهية الضوابط الرقابية وتتم هذه المرحلة بإتباع الخطوات التالية:

- جمع المعلومات عن قسم الحاسوب مثل موقع القسم واسم مديره وعدد الأفراد العاملين به ومستواهم العلمي، مهامهم ومسئولياتهم الأساسية والتعرف على الناحية الفنية للحاسب المستخدمة كذلك لا بد للمدقق من الحصول على خريطة لموقع الأجهزة فتوضح كيفية توضعها داخل القسم.

- تحديد التطبيقات الحاسوبية الأساسية التي يتم تنفيذها باستخدام الحاسوب.

- تحديد درجة نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال تحديد مدى استخدام الحاسوب في التطبيقات الحاسوبية وتحديد ما إذا كان الحاسوب يلعب دوراً رئيسياً أو ثانوياً في نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن تحديد مدى الاعتماد على الحاسوب من خلال دراسة زمن الحاسوب المستخدم في تنفيذ المهام وعدد وأنواع العمليات التي يتم تشغيلها من خلاله وقيمة المعلومات الصادرة عنه.

ب) **اختبارات الالتزام:** يقوم المدقق في هذه المرحلة بفحص وسائل الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي، والأفضل أن يشارك في وضع أساليب الرقابة الخاصة بهذا النظام، والهدف من هذه المرحلة تحديد مواقع القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد عليه، وكذلك حجم الاختبارات التي يجب القيام بها وطبيعة أدلة التدقيق المطلوب وتوقيت القيام بالتدقيق وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى التركيز عليها والتي يتم على

- أساسها تحديد حجم الاختبارات التفصيلية.
- وتهدف اختبارات الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة التالية:
 - هل تم تطبيق الإجراءات الرقابية الضرورية؟
 - كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات؟
 - من الذي يقوم بتنفيذها؟
- وبشكل عام فإن البرامج الحاسوبية تتضمن أدوات رقابية متعددة يتم وضعها من قبل المبرمجون ومحللو النظم بتضمينها فيها وذلك لنقل جزء من مهمة فحص العمليات من الأفراد إلى أجهزة الحواسيب.
- ج) الاختبارات التفصيلية:** بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المدقق بالمرحلة الأخيرة للتدقيق وهي أجزاء الاختبارات التفصيلية وفحص مدى الثقة في تشغيل البيانات وذلك عن طريق:
 - التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها.
 - إجراء تدقيق فجائي أثناء تشغيل البرنامج على الحاسب.
 - التحقق من أن سند التدقيق والأدلة المؤيدة للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة وكمالية البيانات المعدة إلكترونياً.
 - التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة.
 - التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لا علاقة له بتشغيل الآلات وأن القوائم بتشغيل الآلات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة. فإذا تبين للمدقق دقة نتائج التشغيل واكتمالها فإنه يمكن أن يؤكد كفاية وفعالية أدوات الرقابة وفي هذه الخطوة يقرر المدقق فيما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء مراجعة إضافية وبالتالي تعديل برامج التدقيق.

3- أساليب تدقيق النظم الحاسوبية¹:

- يعتمد المدقق الداخلي على تقنيات و أساليب معينة للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وأدوات الرقابة المرتبطة بأنشطة المؤسسة منها ما يلي:
- أ) التدقيق حول الحاسب:** في ظل هذا المنهج يتبع المدقق نفس خطوات التدقيق التي يتم إتباعها في ظل النظم اليدوية بهدف فهم الرقابة الداخلية والقيام باختبارات الرقابة الأساسية للعمليات وإجراءات التحقق من أرصدة الحسابات دون الاعتماد على الحاسب في عمليات التدقيق، ولا يحاول الاستفادة أو التعرف إلى كيفية تشغيله ومعالجة البيانات و المعلومات فيه. ويقوم المدقق حسب هذا الأسلوب بإعداد البيانات (المدخلات) من بدايتها حتى إدخالها في جهاز الحاسوب يدويا ويقوم بعد معالجتها آليا داخل الحاسوب و خروجها (المخرجات) بإجراء مطابقة لها مع النتائج التي توصل إليها يدويا والتحقق من صحتها، ويجب أن يتمكن المدقق من التوصل إلى قدر

¹ فتحي رزق السوافيري، أحمد عبد الملك محمد، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 298-299.

- كاف من أصول المستندات وقائمة تفصيلية عن المخرجات في شكل قابل للقراءة، وهو ما يتطلب:
- توفر المستندات الأصلية في شكل قابل للقراءة. حفظ المستندات بشكل يسمح بالاطلاع عليها بما يتلاءم مع أغراض التدقيق.
 - إعداد قائمة المخرجات بتفصيل كاف لتمكين المدقق من تتبع العمليات المالية من بداية أصول المستندات وصولاً إلى المخرجات والعكس (مسار التدقيق).
 - ب) التدقيق باستخدام الحاسوب:** تسمح بالتحقق من أن البرامج المستخدمة تؤدي على نحو صحيح العمليات المالية، ويقوم المدقق باختبارها مباشرة من خلال القيام بعمليات وهمية لتحديد قدرة البرامج على المعالجة الصحيحة لمختلف البيانات بهدف اختبار قائمة الأخطار وتفصيل المخرجات الناتجة ليتحقق المدقق من فعالية النظام الحاسوبي. وأهم الجوانب التي يجب مراعاتها:
 - يجب أن تحتوي البيانات الاختبارية على كافة الحالات الممكنة التي يرغب المدقق في اختبارها.
 - يجب أن تتماثل البرامج التي يتم اختبارها عند استخدام المدقق للبيانات الاختبارية مع تلك التي سيتم استخدامها طوال السنة.
 - يجب حذف البيانات الاختبارية من السجلات.
 - ج) أسلوب التتبع والملاحظة:** يعتبر هذا الأسلوب امتداداً لأسلوب الاختبار المتكامل حيث يتم اختيار بيانات الاختبار من ضمن البيانات الفعلية للعمليات مع وضع علامات مميزة لهذه البيانات وتتبع نتائج تشغيلها عند كل نقطة من البيانات الفعلية، ويعتمد هذا الأسلوب في أنه يستخدم البيانات الفعلية للمؤسسة من أجل تجنب استخدام القيود العكسية وبالتالي تجنب المشاكل التي قد تنجم عنها لدى فصلها، وتزداد كفاءة هذا الأسلوب إذا تم تدعيمه ببعض البيانات الاختبارية الخاطئة أو غير العادية لاختبار الحالات الخاصة أثناء عمليات التشغيل، إلا أن المشكلة تنحصر في تحديد مجموعة البيانات التي يتم وضع العلامات المميزة لها كما أنه لا يوجد ضمان لاختبار كل البرامج التي يقوم عليها النظام الحاسوبي وحتى البرامج التي يتم اختبارها لا يوجد ضمان باختبار كل أجزاء هذه البرامج بما في ذلك البرامج الفرعية للتحقق من قابليتها للتشغيل.
 - د) أسلوب التدقيق بمساعدة الحاسوب:** يعتمد على استخدام برامج التدقيق العامة بالحاسوب وتعتبر هذه البرامج أداة للتدقيق يتم تصميمها بواسطة منشآت متخصصة في عمليات التدقيق المختلفة وتمتاز برامج التدقيق العامة بالحاسوب بميزتين هما:
 - تصمم هذه البرامج بنفس الطريقة التي يمكن من خلالها تدريب معظم المدققين على استخدامها في مجال التشغيل الآلي للبيانات.
 - إمكانية تطبيق برنامج واحد لعدد كبير من المهام دون تحمل تكلفة تصميم عدة برامج خاصة، ولهذا البرامج عدة استخدامات أهمها:

- التحقق من العمليات الحسابية من ضرب وجمع وغيرها... الخ.
- فحص السجلات من حيث الجودة والصحة والاكتمال حيث يتم هذا الفحص من خلال وضع أوامر في برنامج التدقيق العامة للحاسوب لفحص كافة السجلات بواسطة معايير محددة.
- تلخيص وإعادة ترتيب البيانات وإجراء التحليلات حيث يصمم برنامج التدقيق حسب طرق مختلفة تساعد على تغيير شكل وترتيب البيانات ترتيباً يمكن المدقق من إجراء التحليلات التي يستخدمها في التدقيق مثل إعادة ترتيب عناصر المخزون بشكل يسهل إجراء جرد فعلي.
- مقارنة البيانات التي تم التوصل إليها من إجراءات التدقيق الأخرى مع سجلات المؤسسة مثل مقارنة قوائم الدائنين (يدويًا) مع ملفات الدائنين (آليًا).
- اختبار عينات إحصائية من العمليات المختلفة واختبار مدى صحتها من القيود الأولية وحتى الترسيد والتبويب النهائي واختبار مدى الثبات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عليها.
- القيام بالمقارنات واستخراج النسب المحاسبية للبند المختلفة.

خلاصة الفصل الثاني:

إن نجاح مهنة التدقيق يتوقف على درجة تنظيمها والتزام الممارسين لها بذلك التنظيم الذي يهدف لخدمة مصالح المجتمع أولاً ثم مصالح أعضاء المهنة.

ولكي يقوم المدقق بتأدية مهمته، يتبع منهجية مدروسة وذلك لكي تكون أعماله ذات جودة وفعالية، وفي نفس الوقت لكي لا يتهم بالتقصير إذا اكتشفت بعض الأخطاء بعد نهاية المهمة.

إن المدقق يجرس خلال تأديته لمهمته أن يعطي لكل خطوة الأهمية والوقت اللازمين لكي تكون أعماله ذات جودة عالية ولكي لا ينسى بعض الإجراءات، وبذلك يكون قادراً في نهاية مهمته على إبداء رأي في محايد بكل موضوعية واستقلالية يضيفي على القوائم المالية الثقة التي يعتمد عليها مختلف الأطراف ذات المصلحة، سواء داخل أو خارج المؤسسة، لاستخدام القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم ذات العلاقة بها.

ويستخدم المدقق في إطار مهمته عدة وسائل لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها، وهناك وسائل فنية ووسائل النظام الآلي الذي أدى إلى ظهور التدقيق الحاسوبي حيث فرضت عليه إتباع أساليب وإجراءات جديدة لها علاقة بالحاسوب لأداء مهمته وتحقيق الأهداف المسطرة، حيث تتطلب بأن يكون لدى المدقق معرفة بطبيعة النظام الإلكتروني، حيث ساعد المدقق في تقليل الوقت وتحسين جودة عملية التدقيق وإنجاز عمليات التدقيق بدرجة أكثر سهولة.

الفهرس:

III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	قائمة الجداول.....
V	قائمة الأشكال.....
V	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة العامة.....

1	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والمالي.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي.....
3	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التدقيق المحاسبي والمالي.....
5	المطلب الثاني: تعريف التدقيق المحاسبي والمالي.....
8	المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي والمالي.....
11	المبحث الثاني: مقومات التدقيق المحاسبي والمالي.....
11	المطلب الأول: مبادئ تدقيق الحسابات.....
13	المطلب الثاني: فروض التدقيق.....
15	المطلب الثالث: معايير التدقيق.....
20	المبحث الثالث: أهمية التدقيق المحاسبي والمالي.....
20	المطلب الأول: أهمية التدقيق.....
23	المطلب الثاني: أهداف التدقيق.....
25	المطلب الثالث: أهمية معايير التدقيق الدولية.....
27	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: مسار عملية التدقيق وأهم الوسائل المعتمدة للتدقيق المحاسبي والمالي.....

28

تمهيد.....

29

.....المبحث الأول: التنظيم المهني للتدقيق المحاسبي والمالي.....	30
المطلب الأول: تعريف المدقق والصفات الواجب توفرها فيه.....	30
المطلب الثاني: مبادئ وسلوك مهنة التدقيق.....	32
المطلب الثالث: مسؤوليات المدقق.....	34
.....المبحث الثاني: تنفيذ عملية التدقيق المحاسبي والمالي.....	37
المطلب الأول: تخطيط عملية التدقيق.....	37
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات.....	42
المطلب الثالث: تقديم التقرير.....	46
.....المبحث الثالث: أهم وسائل التدقيق المحاسبي والمالي.....	49
المطلب الأول: الوسائل الفنية للتدقيق المحاسبي والمالي.....	49
المطلب الثاني: وسيلة النظام الآلي.....	53
المطلب الثالث: إجراءات وأساليب التدقيق الحاسوبي.....	56
.....خلاصة الفصل الثاني.....	61
.....الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لإبراز الهدف الرئيسي للتدقيق وأهم وسيلة يعتمد	
عليها المدقق أثناء أدائه لمهمته.....	62
.....تمهيد.....	63
.....المبحث الأول: مكونات الدراسة التطبيقية.....	64
المطلب الأول: أداة الدراسة.....	64
المطلب الثاني: عينة الدراسة.....	65
المطلب الثالث: معالجة نتائج الاستبيان.....	66
.....المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية.....	66
المطلب الأول: هيكل الاستبيان.....	66
المطلب الثاني: هدف الاستبيان.....	67
المطلب الثالث: تفرغ البيانات.....	68
.....المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.....	71
المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول.....	71

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني.....	74
78المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث.....	
81خلاصة الفصل الثالث.....	
83الخاتمة العامة.....	
86.....قائمة المراجع.....	
90الملاحق.....	
95الفهرس.....	
98الملخص.....	

مقدمة عامة:

إن تطور الاقتصاد وتزايد حاجات المجتمع بصفة عامة، أدى إلى التطور على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم تنفصل الملكية فيها عن التسيير، وهذا ما أظهر حاجة أصحاب هذه المؤسسات إلى التعرف على مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وتقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة والاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة، وبالتالي ظهور التدقيق كأداة رقابية فعالة في يد الملاك أو المساهمين لرقابة من أوكلت لهم تلك المؤسسات.

وباعتبار أن مخرجات النظم المحاسبي في المؤسسة هي المرآة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج نشاطها خلال الدورة المالية، فإن التدقيق يعتبر الوجه المكمل للعمل المحاسبي والمالي بصفة عامة، وذلك باعتباره المرآة التي تعكس مدى صدق وصحة وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الدورة المالية أي القوائم المالية الصادرة عن النظام المحاسبي، وبذلك تركز مهمة التدقيق في عملية فحص ومراجعة نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من واقع المستندات في إطار مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم طبيعة مهنة التدقيق.

ولقد أدركت مختلف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية أن التدقيق هو الوسيلة والتقنية القادرة على الحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمؤسسات، مما يتيح لأصحاب هذه الحاجة إمكانية اتخاذ القرارات المختلفة على ضوء الرأي الذي يبديه المدقق حول مدى سلامة القوائم المالية الختامية للمؤسسة، ولأجل هذا عملت مختلف الدول على تنظيم مهنة التدقيق من الناحية النظرية والميدانية، من خلال وضع شروط لممارستها وخلق الهيآت المنظمة لها ووضع دساتير لآداب وسلوك المهنة ومعايير الممارسة المهنية.

ومن أجل قيام المدقق بالمهمة وبغية الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية والوضعية المالية للمؤسسة فإنه لا بد أن يسلك مسار معين يضع مراحل ضرورية ومتكاملة، حيث يعتمد على وسائل لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

طرح الإشكالية:

فيما تتمثل أهم وسائل التدقيق المحاسبي والمالي؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

* كيف تم تطور التدقيق؟ وما ماهية التدقيق المحاسبي والمالي؟

* ما هي الصفات الواجب توفرها في المدقق؟

* كيف تتم عملية التدقيق المحاسبي والمالي؟

* ما الذي يعتمد عليه المدقق أثناء أدائه لمهمته؟

فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية والتساؤلات الفرعية، يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

* تتطلب ممارسة مهنة التدقيق شروطاً يجب أن تتوفر في الممارس لها وتتمثل في مبادئ وسلوك على المدقق

احترامها وشروط أخرى تتعلق بالمعرفة التي يجب أن يتحصل عليها المدقق عن طريق التعليم والتدريب.

* تتم عملية التدقيق المحاسبي والمالي وفق مراحل متكاملة ومتسلسلة، حيث تتكون كل مرحلة من خطوات يقوم

بها المدقق حسب تسلسلها حتى يتمكن من الانتقال إلى المرحلة الموالية وإنهاء المهمة الموكلة إليه.

* يعتمد المدقق في أداء مهمته على وسائل معينة تساعده في الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في إعداد تقرير

نهایی يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية والوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

* أهمية موضوع التدقيق.

* تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية.

* المؤسسة مليئة بالمخاطر مما أدى بالاهتمام بالتدقيق، حيث يعمل المدقق على التأكد من سلامة ودقة البيانات

المالية.

* إن الاطلاع على الخدمات المتعددة التي تقدمها مهنة التدقيق في الدول المتقدمة، يملي قناعة أن التدقيق بحاجة إلى تطوير مستمر، وذلك من خلال التنظيم الجيد للمهنة.
* الرغبة في معرفة الوسائل والأدوات التي تساعد المدقق في أداء مهمته والوصول إلى هدفه الرئيسي وهو تقديم تقرير نهائي يبين مدى صدق وسلامة القوائم المالية.

الأسباب الذاتية:

* الرغبة في اكتساب معارف جديدة والتخصص في مجالات المتعلقة بالحاسبة والتدقيق.
* الرغبة في التعرف أكثر على عمل المدقق.

أهمية البحث:

* تلعب مهنة التدقيق أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الدور الرقابي الذي يقوم به المدقق على أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث يقوم المدقق بمراجعة حسابات المؤسسة اختياريًا أو إجباريًا بهدف إبداء رأي فني محايد حول المركز المالي للمؤسسة.
* تكمن أهمية التدقيق باعتباره الركيزة أو الأداة الأساسية في التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية.

حدود الدراسة:

ترتبط هذه الدراسة من الناحية المكانية بدراسة التنظيم المهني للتدقيق في الجزائر أما من الناحية الزمنية، تضمنت أهم المراحل التي مر بها التدقيق منذ القدم إلى يومنا هذا بالإضافة إلى الإجراءات والأساليب والوسائل الحديثة التي يعتمد عليها المدقق في أداء مهمته.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية ومختلف التساؤلات الفرعية، استدعى ذلك إتباع المنهج الوصفي والتحليلي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق نذكر منها:

* دراسة صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

تدور إشكالية البحث حول كون إرساء إطار مرجعي للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية كفيلاً بضبط الممارسة الميدانية للمدققين والإجابة عن الاحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف المختلفة.

قسم الباحث الموضوع إلى خمسة فصول، تطرق للتأصيل العلمي للمراجعة في الفصل الأول، وتناول في الفصل الثاني التوصيل الفعال في ظل مخاطر المراجعة، أما الفصل الثالث فعالج فيه الضبط الإجرائي لفجوة التوقعات بينما كان الفصل الرابع لعرض التجارب الدولية للمراجعة المالية، وفي الفصل الخامس اعتمد توزيع وتحليل نتائج استبيانين في محاولة منه لتصوير إطار المراجعة المالية في الجزائر.

لعل من بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن المنظمات الدولية للتدقيق تدعو إلى ضرورة موافقة وانسجام التدقيق الوطني للتوجيهات وقيود العمل دولياً، بغية السماح بإجراء المقاربات الضرورية بين نتائج التدقيق على المستوى الوطني ونتائجه على مستوى الدولي، خاصة في ظل قيد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والتسعين الدولي لهذه الشركات والانفتاح الاقتصادي الدولي.

* دراسة محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، مذكرة متطلبة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بالمدينة، 2008.

تدور إشكالية البحث موقع معايير التدقيق المتعارف عليها من المعايير الدولية وتأثيرها على نظام التدقيق في الجزائر.

قسم الباحث الموضوع إلى ثلاث فصول، فكان الفصل الأول كمدخل مفاهيمي للمراجعة، وتطرق في الفصل الثاني لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية مع مقارنة بين الاثنين، أما الفصل الثالث فتناول فيه إسقاط للمعايير العامة على المعايير الدولية.

أهم ما توصل إليه الباحث، أن نجاح المدقق في تأدية أدواره، يتوقف على الفهم العميق للإطار النظري والتطبيقي للتدقيق وهذا بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية.

* دراسة عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2009.

تدور إشكالية البحث حول كون عرض ومراجعة القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي معدة في ظل معايير المحاسبة والتدقيق الدولي.

قسم الباحث الموضوع إلى أربعة فصول، فضمن الفصل الأول مفاهيم عامة حول المحاسبة والمراجعة، وعالج في الفصل الثاني عرض القوائم المالية وفق المعايير الدولية، أما الفصل الثالث فتطرق فيه إلى مراجعة القوائم المالية وفق معايير المراجعة الدولية، بينما تناول النظام المحاسبي المالي في الفصل الرابع. أهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة أن معايير المحاسبة والتدقيق الدولي تقرب الممارسات الدولية وتشجع الاستثمارات الأجنبية.

* دراسة حمدي محمد المين، 2006، تحت عنوان:

La profession comptable au Maghreb –Algérie, Libye, Mauritanie, Tunisie, Maroc

وهي عبارة عن بحث منشور على الموقع الرسمي للباحث، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تشخيص حالة مهنة المحاسبة والتدقيق في دول المغرب العربي من خلال المحاور الرئيسية التالية: نشأة المهنة، الهيئة المشرفة على تنظيم المهنة وهيكلها والنصوص القانونية المنظمة للمهنة.

ركز الباحث في دراسته على تنظيم المهنة في الجزائر محاولا بذلك إبراز المشاكل التي تعاني منها المهنة في الجزائر مع التركيز على الإجراءات التي تسمح بتطويرها، أما بالنسبة للدول الأخرى فقد اكتفى بتقديم المهنة فقط، وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة وضع إستراتيجية للنهوض بالمهنة والتغلب على المشاكل التي تعاني منها، وتوصل إلى نتيجة رئيسية وهي أن مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر لعبت تاريخيا دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل على مستوى الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية، وفي المقابل لم تلق المساعدة اللازمة لتطورها وحمايتها وتكوين المهنيين.

ومن التوصيات التي ركز عليها الباحث ضرورة الاهتمام بالتكوين المتخصص للمهنيين للرفع من مستوى المهنة، وذلك عن طريق إنشاء معهد تكوين متخصص للخبراء المحاسبين.

صعوبات البحث:

* قلة المراجع المتعلقة بالموضوع على مستوى المكتبات الجامعية خاصة فيما تعلق بوسائل التدقيق المحاسبي والمالي.

* كانت هناك صعوبات خاصة فيما يخص الدراسة التطبيقية وذلك لكون الموضوع حساس فمن الصعب الحصول على المعلومات.

خطة البحث:

لمعالجة الموضوع بطريقة تسمح بالإلمام بجميع الجوانب المهمة وللإجابة على مختلف التساؤلات، قسمت البحث إلى ثلاثة فصول، ولكل فصل ثلاثة مباحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والمالي

* فكان المبحث الأول عبارة عن مدخل للتدقيق المحاسبي والمالي، بالتطرق لمختلف جوانبه من تطوره التاريخي، مفهومه، أنواعه.

* كما تعرضنا في المبحث الثاني إلى مقومات التدقيق أي مبادئه، فروضه ومعايير.

* أما المبحث الثالث فكان حول أهمية التدقيق المحاسبي والمالي وإبراز أهدافه وأهمية المعايير الدولية.

الفصل الثاني: مسار عملية التدقيق وأهم الوسائل المعتمدة للتدقيق المحاسبي والمالي

* في المبحث الأول تم التطرق إلى التنظيم المهني للتدقيق وذلك بإعطاء تعريف للمدقق والصفات الواجب توفرها فيه، والمبادئ والسلوك التي تنظم مهنة التدقيق، والمسؤوليات التي تقع على المدقق.

* وفي المبحث الثاني فقد اشتمل على أهم الخطوات التي يتوجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار لدى أدائه لمهمته، من قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، مروراً بتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات، وصولاً إلى تقديم التقرير النهائي.

* أما المبحث الثالث والذي تضمن أهم وسائل التدقيق المحاسبي والمالي بذكر أهم الوسائل الفنية للتدقيق ووسيلة النظام الآلي والتطرق إلى إجراءات وأساليب التدقيق الحاسوبي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لإبراز الهدف الرئيسي للتدقيق وأهم وسيلة يعتمد عليها المدقق أثناء

أدائه لمهمته

* المبحث الأول اشتمل عناصر الدراسة التطبيقية، ممثلة في أداة الدراسة وهو الاستبيان، بالإضافة إلى عرض عينة الدراسة والتي لها علاقة بالموضوع، وصولاً إلى الوسائل المساعدة في معالجة نتائج الاستبيان.

* وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى منهجية الدراسة، وهذا بتناول هيكل الاستبيان حيث ينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، ثم إبراز الهدف من هذه الدراسة ومحاولة تفصيل أهداف الدراسة حسب محاور الاستبيان الرئيسية، وأخيراً تفرغ البيانات بغية تسهيل عملية التحليل والتحصيّل النهائي لنتائج الاستبيان.

* أما في المبحث الثالث تضمن تحليل نتائج الاستبيان.

الملخص:

تعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة في المجتمع حيث تحكمها مبادئ أخلاقية، كما تتطلب ممارستها شروطاً تتعلق بالمعرفة التي يجب أن يتحصل عليها الراغب في ممارسة هذه المهنة وتقع عليه مسؤوليات. الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وسلامة القوائم المالية التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة. ولتحقيق هذا الهدف يتطلب من المدقق تنفيذ عملية التدقيق في مراحل متتابعة حيث يقوم بجمع أدلة الإثبات التي تدعم رأيه. يستخدم المدقق في إطار مهمته وسائل تساعد للوصول إلى هدفه الرئيسي وتمثل في: الجرد، المراجعة المستندية، المراجعة الحسابية، الاستفسارات، القياس والاستنتاج، بالإضافة إلى أهم وسيلة هو الحاسوب حيث له أهمية كبيرة وذلك بتوفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق وذلك من خلال تنفيذ الأعمال بسرعة وبدقة أكبر.

Résumé :

La profession de l'audit est considérée parmi les professions prestigieuses dans la communauté.

L'audit exige des conditions liées à la connaissance qui doit être obtenue pour qui veut pratiquer cette profession.

L'objectif principal de l'audit est exprimer une opinion motivée sur la régularité et sincérité des états financiers afin de fournir la situation financière de l'entreprise.

Pour atteindre l'objectif l'auditeur doit faire la mission d'audit avec des étapes séquentielles et collecte des preuves pour appuyer son opinion.

L'auditeur utilise des moyens technique comme l'inventaire et la moyenne la plus importante et le système automatisé.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	ص 9
الجدول 2.1	تلخيص المعايير الدولية وفق آخر إصدار	ص 21
الجدول 1.3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	ص 74
الجدول 2.3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	ص 75
الجدول 3.3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	ص 76
الجدول 4.3	نتائج المحور الأول	ص 77-78
الجدول 5.3	نتائج المحور الثاني	ص 81
الجدول 6.3	نتائج المحور الثالث	ص 84-85

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.1	ملخص لتعريف التدقيق	ص 7
الشكل 2.1	ملخص لمعايير التدقيق	ص 20
الشكل 1.2	أنواع تقارير التدقيق	ص 52
الشكل 1.3	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	ص 74
الشكل 2.3	تمثيل أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	ص 75
الشكل 3.3	تمثيل أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	ص 76
الشكل 4.3	تمثيل نتائج المحور الأول	ص 78
الشكل 5.3	تمثيل نتائج المحور الثاني	ص 82
الشكل 6.3	تمثيل نتائج المحور الثالث	ص 86

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	استمارة استبيان	ص 98

الكتب:

- 1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 2- أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 3- اشتيوي إدريس عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
- 4- الأرقم عبد الحفيظ وآخرون، دروس وتطبيقات في مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة قسنطينة، 2001.
- 5- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
- 6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- 7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 8- خالد راغب الخطيب وآخرون، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- 9- خالد راغب الخطيب وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
- 10- د. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- 11- د. عبد الفتاح الصحن وآخرون، أسس المراجعة العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 12- د. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 13- د. محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000.
- 14- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2009.
- 15- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 16- محمد التهامي طواهر وآخرون، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- 17- محمد الفيومي وآخرون، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 18- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 19- محمد سعيد، الوجيز في مراجعة وتدقيق الحسابات، جمعية عمال المطابع، القاهرة.

- 20- محمد سمير الصبان وآخرون، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 21- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق المحاسبي من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 22- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

البحوث الجامعية:

- 1- بن مشنتة إيمان وآخرون، واقع المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2012.
- 2- حجاز خديجة، استخدام أساليب العينة الإحصائية في ترشيد الحكم الشخصي لمدقق الحسابات، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2009.
- 3- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- 4- شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.
- 5- صالح مرصاد وآخرون، المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2013.
- 6- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2007.
- 7- عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- 8- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 9- ميلود فاطمة، التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاري، جامعة مستغانم، 2012.

المدخلات والمقالات:

- 1-** إبراهيم شاهين، مفهوم معايير الأداء المهني في المراجعة المالية الخارجية، مجلة المحاسبين، الكويت، العدد 05، 1995.
- 2-** شريقي عمر، محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2010.
- 3-** مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2000.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي
والمالي

الفصل الثاني:

مسار عملية التدقيق وأهم الوسائل

المعتمدة للتدقيق المحاسبي

والمالي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الفهرس

الملاحق

قائمة المحتويات

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال والملامح

